الإتحاد الأفريقي

استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع

A Flagship Project of Agenda 2063 The Africa We Want

تمهيد

اعتمد الاتحاد الأفريقي أجندة 2063 في عام 2013 وخطة التنفيذ العشرية الأولى التي تضم 14 مشروعا رئيسيا. ومن بين هذه المشاريع، انعقاد العزم على وضع استراتيجية للسلع الأساسية تعزز من سلع القارة من أجل أفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية.

ولا يمكن المبالغة في التأكيد على الحاجة إلى استراتيجية استباقية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية. وأظهر تقرير عام 2015 الصادر عن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، برئاسة الرئيس السابق ثابو مبيكي، أن أفريقيا تخسر ما يقرب من 80 مليار دولار أمريكي سنويا من خلال التدفقات المالية غير المشروعة، والتي تتجاوز بكثير المساعدات الإنمائية الخارجية التي تحصل عليها. وكشف التقرير أيضا أن 60 % من هذه الخسائر حدثت في القطاع الاستخراجي. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال غالبية بلداننا تعتمد على السلع الأساسية، وبالتالي تتعرض دائما لنقاط الضعف في هذا القطاع. وهذا وحده يدل على أنه إذا استطاعت أفريقيا إدارة سلعها بفعالية، يمكن أن تكون مصدرا موثوقا للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

ويوفر التقدم في التكنولوجيا على امتداد سلاسل القيمة للسلع الأساسية، إلى جانب البحوث والتنمية ذات الصلة، فرصا لأفريقيا لتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية الخاصة بها، وذلك لتحقيق طفرات في مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية. وهذا يتطلب إرادتنا الجماعية للاستثمار في الإجراءات الاستراتيجية من أجل إنشاء موطئ قدم تنافسي في سلاسل القيمة العالمية.

ويتطلب التزامنا بالتصنيع من خلال إضافة قيمة إلى سلعنا، وكذلك معالجة تقلب أسعار السلع الأساسية، أن يكون مصحوبا بإرادة سياسية مستدامة على أعلى مستوى. ولم تكن قارتنا أقل من الاستراتيجيات، لقد واجهنا تحديات في تنفيذها. ونحتاج جميعا إلى ضمان إعطاء الأولوية لتنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية المقترحة هنا. ودعونا نتأكد من أننا نقدم الموارد الكافية لتحقيق ذلك.

أفريقيا التي نطمح إليها، أفريقيا التي نريدها، يمكن تحقيقها.

معالي السيد البير موتشانكا

المفوض المكلف بالتنمية الاقتصادية, التجارة, السياحة, الصناعة والمعادن

ملخص تنفيذي

وُهبت أفريقيا بموارد وافرة في قطاعات الزراعة والتعدين والطاقة. ومع ذلك، لم تترجم وفرة هذه الموارد في معظم البلدان إلى تحول هيكلي، وتنمية شاملة ومستدامة. ويعزى هذا الموقف جزئيا إلى تقلب الأسعار والصدمات الخارجية الأخرى في أسواق السلع الأساسية، بالإضافة إلى محدودية القيمة المضافة، مما يعرض البلدان إلى عدم استقرار اقتصادي كلي كبير. وإدراكا لهذه التحديات والحاجة الماسة لمعالجتها، أعطى الاتحاد الأفريقي أولوية لاستراتيجية السلع الأساسية للاتحاد الأفريقي باعتبارها واحدة من 14 مشروعا رئيسيا من أجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وفي خطة التنفيذ العشرية الأولى.

وعملا بمقرر مؤتمر يناير 2015 **[Assembly/AU/Dec.565 (XXIV)]** ، أجريت سلسلة من المشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين لوضع استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية. ويضم سبعة فصول: (1) المقدمة، (2) تحليل الوضع، (3) الاستراتيجية، (4) العوامل التمكينية لتنفيذ الاستراتيجية، (5) إطار التنفيذ والرصد والتقييم، (6) ترتيبات تعبئة الموارد والتمويل والشراكة، و (7) تعميم الاستراتيجية.

وتعالج الاستراتيجية التحديات المحددة في قطاعات السلع الأساسية الثلاثة، وهي (1) الزراعة، (2) التعدين، و (3) الطاقة. وتم تحديد أربعة "ركائز استراتيجية" لتوجيه الاستخدام الأمثل للسلع الأفريقية لتحقيق التصنيع المستدام، والتنويع الاقتصادي، والتحول الهيكلي، والتنمية وتعزيز التجارة.

وتغطي الدعامة الأولى أسواق السلع والتسعير، وتتناول المسائل الاستراتيجية التالية: الأسواق المالية وأسواق رأس المال، والبيئة التنافسية، وبورصات السلع وتقلبات الأسعار، وطاقة المنتجين. وتدور الدعامة الثانية حول الروابط والتنويع، مع التركيز على الإدارة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية، وتطوير البنية التحتية، وتطوير نظم البنية التحتية للجودة. وتتناول الدعامة الثالثة الحكم وتوفير بيئة مواتية، مع مراعاة السياسات القانونية والتنظيمية، وكذلك قضايا حقوق الإنسان. وتركز الدعامة الرابعة على تنمية المهارات والبحث والتطوير مع التركيز على العمالة الماهرة، وريادة الأعمال والتكنولوجيا والابتكار.

وتقترح هذه الاستراتيجية أيضا الترتيبات المؤسسية وتحدد الكيانات الاستراتيجية التي من المتوقع أن تلعب دورا حاسما في تنفيذها.

المحتويات

1 ..... تمهيد
3 ..... المحتويات
4 ..... قائمة المختصرات
7 ..... الفصل الأول: المقدمة
9 ..... الفصل الثاني: تحليل الحالة
9 ..... السلع الزراعية
14 ..... السلع المعدنية
26 ..... الفصل الثالث: الاستراتيجية
26 ..... بيان الرؤية
26 ..... بيان المهمة
27 ..... الدعائم الاستراتيجية
28 ..... الدعامة الأولى: أسواق السلع والتسعير
46 ..... الفصل السادس: ترتيبات تعبئة الموارد والتمويل والشراكات
48 ..... المصدر: استراتيجية التمويل وتعبئة الموارد المحلية والشراكة. أديس أبابا: مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2017
50 ..... **هاء. أصحاب المصلحة الخارجيين**
50 ..... واو. المنهجية
50 ..... **الشعار / القنوات / وسائل الإعلام**
52 ..... قائمة المراجع

الشكل الأول: التجارة الأفريقية في السلع الزراعية (مليون دولار أمريكي) 12
الشكل الثاني: مؤشر أسعار السلع الزراعية (2016 = 100) 13
الشكل الثالث: تجارة السلع المعدنية في أفريقيا (مليون دولار أمريكي). 15
الشكل الرابع: مؤشرات أسعار السلع المعدنية (2016 = 100) 16
الشكل الخامس: مؤشرات أسعار الطاقة المعدنية (2016 = 100) 23
الشكل السادس: روابط السلع المعدنية 33

قائمة المختصرات

AAIN:	شبكة المستثمرين الخيريين الأفريقيين
AfCFTA:	منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية
AfDB:	البنك الأفريقي للتنمية
AIF:	الصندوق الأفريقي للتكامل
AFREXIMBANK:	بنك الاستيراد والتصدير الأفريقي
AIDA:	تسريع التنمية الصناعية لأفريقيا
ALLPI:	المعهد الأفريقي للجلود والمنتجات الجلدية
AMV:	الرؤية الأفريقية للتعدين
APRM:	الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران
ASM:	التعدين الحرفي والصغير الحجم
AU:	الاتحاد الأفريقي
AUC:	مفوضية الاتحاد الأفريقي
BEPS	تآكل القاعدة وتحول الأرباح
BIAT:	تعزيز التجارة الأفريقية البينية
BOP	ميزان المدفوعات
BPD:	برميل يوميا
CAADP:	البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية
CE:	مركز التميز
CET:	التعريفة الخارجية المشتركة
CFC:	الصندوق المشترك للسلع الأساسية
CTRM:	تداول السلع وإدارة المخاطر
DTI:	ادارة التجارة والصناعة
E & T:	التعليم والتدريب
FDI:	الاستثمار الأجنبي المباشر
FTYIP:	خطة التنفيذ العشرية الأولى
HRD:	تنمية الموارد البشرية
IACO:	منظمة البلدان الأفريقية للبن
IBAR:	مكتب البلدان الأفريقية للموارد الحيوانية

ICCO:	المنظمة الدولية للكاكاو
ICT:	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IFF:	التدفق المالي غير المشروع
IMF:	صندوق النقد الدولي
IPSAS:	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
ITC:	مركز التجارة الدولية
M&E	الرصد والتقييم
MRA:	ترتيبات الاعتراف المتبادل
MSME:	المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة
NEPAD:	الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا
NTBs:	الحواجز غير الجمركية
OECD:	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OPEC:	منظمة الدول المصدرة للنفط
PAQI:	البنية التحتية الأفريقية المعنية بالنوعية
PHL:	خسارة ما بعد الحصاد
PIDA:	برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا
PPP:	الشراكات بين القطاعين العام والخاص
QIS:	نظم البنية التحتية الجيدة النوعية
RBM:	الإدارة القائمة على النتائج
RECs:	المجموعات الاقتصادية الإقليمية
R&D:	البحث والتطوير
RMV:	الرؤية الإقليمية للتعدين
SADC:	مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي
SAFGRAD:	بحث وتطوير الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة
SMEs:	الشركات الصغيرة والمتوسطة
SPS:	معايير الصحة والصحة النباتية
STC:	اللجنة الفنية المتخصصة
STEM:	العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات
SWF:	صندوق الثروة السيادية

TBT:	الحواجز الفنية أمام التجارة
TRIMs:	تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة
TVET:	التعليم والتدريب الفنيان والمهنيان
VCF	صندوق رأس المال الاستثماري
WTO:	منظمة التجارة العالمية

الفصل الأول: المقدمة

1. وُهبت أفريقيا بموارد وافرة في قطاعات الزراعة والطاقة والمعادن. وتمتلك القارة 60% من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم والتي لم يتم زراعتها بعد[1]، و 42% من الذهب، و 80 -90% من مجموعة الكروم والبلاتين من المعادن و 8% من احتياطي النفط العالمي. واستفادت أفريقيا من طفرة السلع الأساسية في أوائل عام 2000، والتي تُرجمت إلى نمو غير مسبوق للقارة لم يزعجها إلا بداية الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وفي حين تمكنت القارة من التعافي من هذه الصدمة العالمية بحلول عام 2010 وانتعاشها بمعدل نمو قوي قدره 4.6 في المائة، لم تترجم الطفرة إلى تنوع اقتصادي متناسب من شأنه أن يؤدي إلى تنمية اجتماعية اقتصادية أسرع وشاملة للشعب الأفريقي.

2. تم ربط الاعتراف بالتحديات والفرص المتجسدة في الثروة السلعية لأفريقيا بمختلف مقررات الاتحاد الأفريقي، وهي اعلان أروشا لعام 2005 بشأن السلع الأفريقية وغيرها من الأطر مثل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية لعام 2003 وإعلان مالابو لعام 2014 بشأن تسريع النمو والتحول الزراعي من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، وتسريع التنمية الصناعية لأفريقيا لعام 2008، والرؤية الأفريقية للتعدين لعام 2009، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لعام 2012، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا لعام 2011 وأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي في عام 2013. ومع ذلك، فإن الطفرة الأخيرة في السلع الأساسية والتحديات الناشئة عن انخفاض أسعار السلع الأساسية استلزمت إعادة التفكير بشكل كلي ونهج جديد في مسألة كيفية الاستفادة من الثروة الناتجة عن السلع الأفريقية لدفع التنمية في القارة. وتم تناول هذا بشكل كبير بالنسبة للسلع المعدنية (التي تضم حوالي 85 % من صادرات أفريقيا من السلع الأساسية: الجدول الأول أدناه) في الرؤية الأفريقية للتعدين[2] لعام 2009 للاتحاد الأفريقي، والتي أكدت على التنوع من خلال تطوير جميع الروابط السلعية.

[1] https://www.weforum.org/agenda/2016/01/how-africa-can-feed-the-world/

[2] الرؤية الأفريقية للتعدين، أديس أبابا

الجدول الأول: تجارة السلع الأساسية في أفريقيا 2018 (بالمليون دولار أمريكي)

(USD millions)	Africa Exports	Commodity Group % of Commodity Exports	Africa Imports	Commodity Group % of Commodity Imports	Commodity Group Imports % Commodity Exports	Trade Balance	Intra-African Trade	Commodity Group % Intra-Africa Commodity Trade	Group Intra-African Trade % Group Exports
Commodity Group	*Total 2018 USD M*	*% 2018*	*Total 2018 USD M*	*% 2018*	*% 2018*		*Total 2018 USD M*	*% 2018*	*% 2018*
Agricultural Commodities	***56 327***	***15%***	***68 780***	***35%***	***122%***	***-12 453***	***9 599***	***26%***	***17%***
Agricultural Raw Materials	9 341	2%	2 947	1%	32%	6 395	781	2%	8%
Food & Beverages	38 334	10%	49 897	25%	130%	-11 563	6 317	17%	16%
Animal Products	8 651	2%	15 936	8%	184%	-7 285	2 501	7%	29%
Mineral Commodities	***324 717***	***85%***	***129 168***	***65%***	***40%***	***195 550***	***27 463***	***74%***	***8%***
Metals-Minerals (ex precious)	47 216	12%	8 357	4%	18%	38 859	3 330	9%	7%
Precious Metals & Stones	52 386	14%	4 247	2%	8%	48 139	1 995	5%	4%
Industrial Minerals & Polymers	6 106	2%	17 641	9%	289%	-11 535	2 389	6%	39%
Fertiliser Minerals	6 390	2%	3 850	2%	60%	2 540	1 405	4%	22%
Energy Minerals	212 619	56%	95 072	48%	45%	117 547	18 344	49%	9%
Total Commodities	**381 044**	**100%**	**197 947**	**100%**	**52%**	**183 097**	**37 062**	**100%**	**10%**
All Products (exports, imports & intra-Africa trade)	USD 497 267 million		USD 573 529 million				USD 69 383 million		
Commodities: % Africa Total	**77%**		**35%**				**53%**		
Agricultural Commod: % Africa Total	**11%**		**12%**				**14%**		
Mineral Commodities % Africa Total	**65%**		**23%**				**40%**		

المصدر: حسابات تستند إلى قاعدة بيانات خرائط التجارة لمركز التجارة الدولية (1)

3. يعد تعرض أفريقيا للصدمات الخارجية، ويعزى ذلك جزئيا إلى اعتمادها على تصدير السلع الأولية، ولا سيما السلع[3] المعدنية، سببا مستمرا للقلق. ولا يزال تقلب أسعار السلع وتردي معدلات التبادل التجاري من السمات الأساسية لأسواق السلع الدولية، وهذا يخلق تحديات لإدارة الاقتصاد الكلي بشكل فعال ويعرض معظم البلدان الأعضاء إلى مزيد من عدم اليقين في ميزان المدفوعات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة تؤدي إلى تفاقم هذا الوضع من خلال خفض أسعار السلع الزراعية العالمية وإيرادات النقد الأجنبي في أفريقيا.

4. في هذا الصدد، يتمثل أحد المشروعات الرئيسية في إطار أجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 في صياغة استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية للقارة. وتضع هذه الاستراتيجية رؤية للتصنيع الذي تقوده السلع، وهي: "السلع الأساسية المساهمة في أفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية، يقودها مواطنوها وتمثل قوة دينامية في الساحة الدولية". وهي تسعى، من بين فوائد أخرى، إلى تمكين البلدان الأفريقية من إضافة قيمة أكبر والحصول على ريع أعلى من سلعها الأساسية والاندماج في سلاسل القيمة الأفريقية وتعزيز التنوع الرأسي والأفقي وتطوير المحتوى المحلي الذي يعترف بالمساهمات من القارة بأسرها.

5. يتمثل الهدف الشامل لاستراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية في ضمان الاستفادة من السلع الأساسية في أفريقيا لدفع خطط نموها وتنميتها وتصنيعها. وتسعى استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية إلى انشاء سلاسل قيمة إقليمية للسلع الاستراتيجية لتلبية احتياجات أفريقيا والتي يمكن نقلها بكفاءة إلى سلاسل القيمة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تقترح الاستراتيجية توصيات لإنشاء آليات دينامية تهدف إلى التقليل إلى

[3] في عام 2018، كانت المعادن تشكل 85٪ من صادرات أفريقيا من السلع بنحو 200 مليار دولار، وشكلت معادن الطاقة أكثر من نصف المجموع (الجدول الأول).

أدنى حد من الآثار السلبية لتقلب أسعار السلع الأساسية، وضمان الأسعار العادلة من خلال الاستفادة من ثروة أفريقيا من الموارد الطبيعية والميزة التنافسية في العديد من أسواق السلع الأساسية.

6. ستشجع الاستراتيجية التنويع القائم على تحقيق سلسلة قيمة للسلع الأساسية، من خلال إضافة القيمة، وتطوير المحتوى الإقليمي والمحلي، وتطوير المهارات والتكنولوجيا والحصول على ريع منصف من السلع. ويشمل ذلك أيضا تعميق أسواق سلسلة القيمة السلعية الإقليمية وتيسير التجارة في سلسلة قيم السلع الأساسية، وفقا لاستراتيجيات ومقررات الاتحاد الأفريقي.

7. تتشكل الاستراتيجية من سبعة فصول: (1) المقدمة، (2) تحليل الحالة، (3) الاستراتيجية، (4) العوامل التمكينية لتنفيذ الاستراتيجية، (5) إطار التنفيذ والرصد والتقييم، (6) ترتيبات تعبئة الموارد والتمويل والشراكات، و (7) تعميم الاستراتيجية.

8. تشكل خطة العمل جزءا لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية، وتقدم إطارا عاما لتنفيذ الاستراتيجية، من خلال شرح الإجراءات الاستراتيجية على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. كما تسلط الضوء على مجموعة النتائج المتوقعة والرصد والتقييم وتعبئة الموارد. وتقدم كذلك معلومات حول المبادرات على المستوى القاري مقرونة بالعمليات الاستراتيجية.

الفصل الثاني: تحليل الحالة

9. خلال العقدين الأخيرين، شهدت القارة الأفريقية تقدما في مجال الحكم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومع ذلك، هناك الكثير مما يتعين تحقيقه. يتحدث هذا الفصل عن التحديات التي يجب التصدي لها، وكذلك الفرص التي ينبغي استغلالها في سياق السلع الأساسية.

10. بالنظر إلى الوفرة الهائلة للسلع في أفريقيا، من المهم تحليل البيئة الداخلية والخارجية التي يتم انتاجها واستخدامها فيها، مع الإشارة إلى مساهمتها وتحدياتها وفرصها. وبالتالي، يقدم هذا الفصل تحليلا للحالة بالنسبة لقطاعات الزراعة والطاقة والسلع المعدنية.

11. شكلت السلع الجزء الأكبر من صادرات أفريقيا، بنسبة 77 في المائة من عام 2001 إلى عام 2018. وخلال الفترة نفسها، شكلت السلع المعدنية 67 في المائة من الصادرات، والسلع الزراعية 10 في المائة فقط، في حين شكلت معادن الطاقة وحدها ما يقرب من نصف (48 في المائة) الصادرات (7). وشكلت صادرات السلع من 2011 إلى 2018، 87 % من المعادن، و 13 % من الزراعة. ومع ذلك، خلال الفترة نفسها، كانت أفريقيا مستوردا صافيا للسلع الزراعية مع عجز تجاري قدره 23 %[4].

السلع الزراعية

12. تُعرف الزراعة على نطاق واسع لتشمل القطاعات الفرعية للمحاصيل والماشية ومصايد الأسماك والغابات، وهي عنصر أساسي للنمو الاقتصادي الواسع والشامل، وتنمية المشاريع وتوفير فرص العمل، والأمن الغذائي والتغذوي والقضاء على الفقر في أفريقيا. وتعتمد معظم سبل العيش الأفريقية بشكل مباشر على الزراعة، وتعد السلع الزراعية مهمة لتحقيق الإيرادات وعائدات الصادرات في العديد من البلدان الأفريقية، وأيضا بالنسبة للجهات الفاعلة في سلسلة القيمة التي تعتمد على هذه السلع في الأسواق أو المواد الوسيطة

[4] قاعدة بيانات خرائط التجارة لمركز التجارة الدولية

وفرص العمل. وفي الواقع، تعتبر السلع الزراعية المتداولة دوليا والتي تعد أفريقيا مصدرا لها، مثل البن والكاكاو والقطن، بشكل مباشر أو غير مباشر، مصادر رئيسية للتوظيف والدخل لمئات الملايين من الناس. ومن خلال فرض الضرائب وإعادة التوزيع، تقدم مساهمات كبيرة في توفير الخدمات الأساسية. ومن ثم، فإن التقلبات الواسعة في أرباح الصادرات من هذه السلع تؤثر بشكل كبير على الاقتصادات الكلية للبلدان التي تعتمد على السلع الزراعية. وبالمثل، فإن السلع الزراعية الاستراتيجية مثل الأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة مهمة للأمن الغذائي في أفريقيا. ويمكن أن يؤدي الفشل في تشجيع زيادة الإنتاج والإنتاجية وإضافة القيمة وتبادل هذه السلع الاستراتيجية إلى عدم الاستقرار السياسي على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

13. استمرت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا في التدهور في السنوات الماضية. وفي جميع أنحاء القارة، انخفضت حصة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 23 % في أوائل السبعينيات إلى أقل من 17 % في العقد الأخير. وبلغ متوسط الحصة 27.4% في شرق أفريقيا و 12% في وسط أفريقيا و 15% في شمال أفريقيا و 22% في غرب أفريقيا و 3% في الجنوب الأفريقي[5]. وإلى جانب الانخفاض النسبي في القيمة المضافة الزراعية، يبدو أن المسار التقليدي للتحول الهيكلي بعيد المنال في أفريقيا. لم يصاحب انخفاض حصة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع في التصنيع. وبدلاً من ذلك ، فإن حصة القيمة المضافة عن طريق التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت ، في حين أن الخدمات غير الرسمية المنخفضة القيمة آخذة في الارتفاع. يبدو أن المسار التقليدي للتحول الهيكلي بعيد المنال في أفريقيا..

14. على الرغم من أهميتها من حيث توفير فرص العمل ، فإن حصة الزراعة في سياق خلق الثروة لا تزال منخفضة. ويرتبط >لك بانخفاض إنتاجية القطاع الزراعي. وركود الإنتاج الزراعي للفرد في أفريقيا على مدى السنوات الستين الماضية، في حين زادت جميع مناطق العالم الأخرى بشكل كبير (انظر الرسم البياني أدناه)

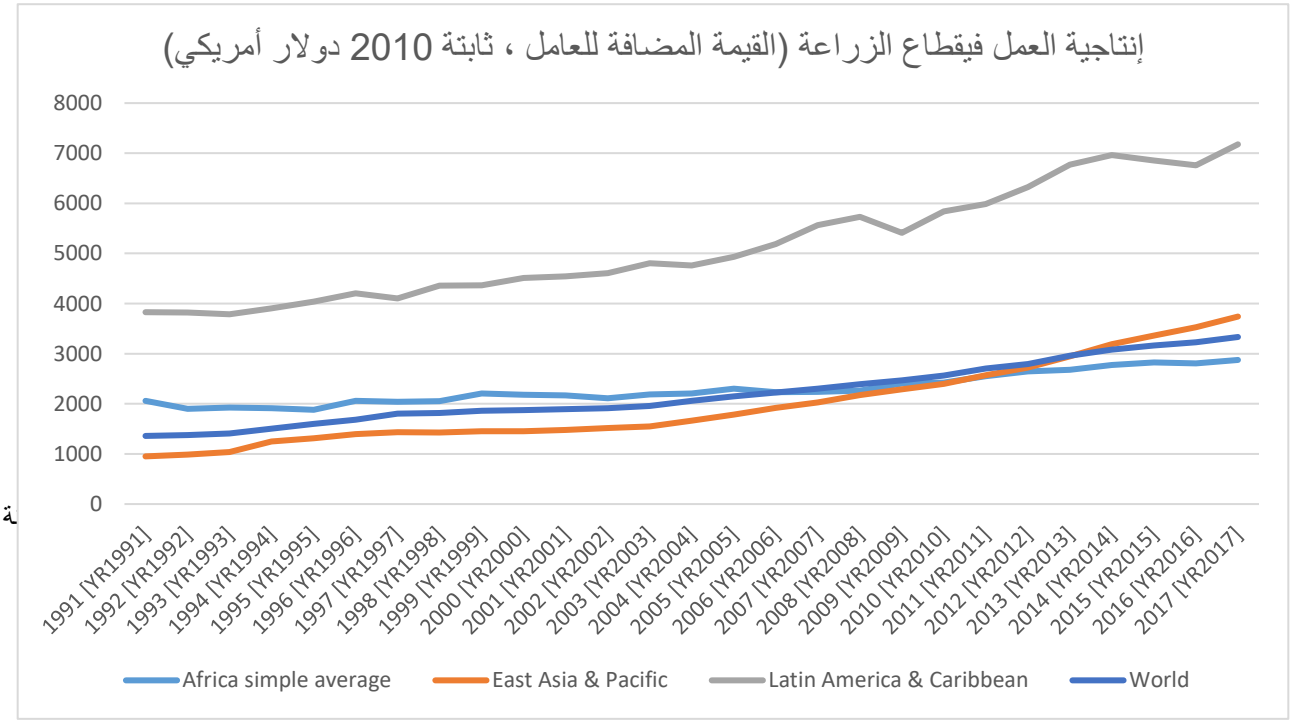

[5] إحصاءات الأونكتاد من 1970 الى 2017.

15. تتجاوز أهمية الزراعة قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي. ويوظف القطاع الزراعي حوالي 60 % من إجمالي القوة العاملة[6] في القارة ويمثل ثلث إجمالي ايرادات الصادرات. وتوضح الدلائل التجريبية أن الزيادات في الدخول الزراعية في العديد من البلدان الأفريقية تتضخم من خلال مضاعفات النمو التي تتراوح بين 1.5 و 2.7، الناتجة عن روابط الإنفاق والاستهلاك من الزراعة إلى قطاعات الاقتصاد الأخرى. وبالتالي فإن الزيادة الواسعة في الدخل من خلال النمو والتحول الزراعيين على نطاق واسع (من خلال إضافة القيمة إلى الأمام والخلف والمهارات) أمر حاسم في تحقيق الإمكانات الكاملة لهذه الآثار المضاعفة لتحقيقها على أجندة توفير الثروة والقضاء على الفقر في أفريقيا.

16. نظرا لأهمية السلع الزراعية والقطاع ككل، تعهد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في عام 2014 من خلال إعلان مالابو باتخاذ تدابير تهدف إلى احداث تحول في الزراعة في القارة. ومن بين أهداف أخرى، يُلزم هذا الاتحاد الأفريقي بالقضاء على الجوع بحلول عام 2025، ومضاعفة التجارة الأفريقية البينية في السلع والخدمات الزراعية إلى ثلاثة أضعاف، وتوفير فرص عمل لما لا يقل عن 30% من الشباب في سلاسل القيمة الزراعية، مع تيسير الدخول التفضيلي للنساء والشباب في فرص زراعية جذابة[7]. ويعزز إعلان مالابو أحد البرامج الرئيسية للاتحاد الأفريقي، وهو البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، كإطار رئيسي لدفع التحول الزراعي في القارة.

17. بالرغم من الانتعاش الاقتصادي القوي في أفريقيا على مدار العقد الماضي، وصل متوسط النمو السنوي للزراعة بالكاد إلى 4 في المائة، وباستثناء بعض البلدان، ظل أقل من 6 في المائة المستهدفة في البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. ومعززا بالنمو السكاني المرتفع (حوالي 3% في السنة)، والتوسع الحضري السريع (بوتيرة سنوية تبلغ 5%)، ونمو الدخل (حوالي 5% في السنة) وظهور طبقة متوسطة أكبر، يستمر الطلب على الغذاء في أفريقيا في تجاوز العرض المحلي، في حين أن التجارة الرسمية بين الأقاليم لا تمثل سوى حوالي 7 % من إجمالي تجارة الأغذية الزراعية في القارة - وستظل منخفضة، حتى لو كانت أحكام التدفقات غير الرسمية عبر الحدود يمكن أن تضاعف هذا المستوى. وتبلغ فاتورة الواردات الغذائية الصافية في القارة حاليا حوالي 66 مليار دولار أمريكي ومن المتوقع أن ترتفع إلى 110 مليار دولار بحلول عام 2025.

18. ما يفاقم من عدم كفاية النمو السنوي الزراعي، هي خسارة ما بعد الحصاد في أفريقيا التي تبعث على القلق أيضا، وبالنسبة للحبوب تقدر قيمتها بأكثر من 4 مليارات دولار في العام، على الرغم من أن البيانات الدقيقة الخاصة بالعديد من الدول الأفريقية غير دقيقة. وكان هذا محط تركيز البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وإعلان مالابو، مما أسفر عن خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن خسارة ما بعد الحصاد، بما في ذلك خرائط لخسارة ما بعد الحصاد وإطار عمل لرصد وتقييم خسارة ما بعد الحصاد. وتحدث كل خسارة ما بعد الحصاد في أفريقيا تقريبا بين الحصاد وتجارة التجزئة[8]، ولا سيما خلال التخزين والنقل، مما يشير إلى الحاجة إلى دمج استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية في استراتيجية برنامج تطوير

---

[6] https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD.

[7] إعلان مالابو بشأن تسريع النمو الزراعي والتحول من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة. أديس أبابا: الاتحاد الأفريقي، 2014.

[8] يعتبر خسارة ما بعد الحصاد في الغذاء في أفريقيا عند البيع بالتجزئة حتى الاستهلاك هو الأقل في العالم، ولكن من الإنتاج إلى التجزئة حوالي 160 كجم للفرد في السنة(37) .

البنية التحتية في أفريقيا الخاصة بها لتوفير البنية التحتية الزراعية الأفريقية، وخاصة البنية التحتية المناسبة للتخزين والنقل.

19. تتعرض تجارة السلع الزراعية داخل الأقاليم لقيود شديدة بسبب مجموعة واسعة من العوامل المعرقلة مثل البنية التحتية السيئة والحواجز غير التعريفية بما في ذلك القضايا المتعلقة بمعايير الصحة والصحة النباتية، وقبل كل شيء، السياسات واللوائح التجارية غير المتسقة. وبالتالي، في مواجهة موارد مناسبة وافرة ولكن غير مستغلة (خاصة الأرض والمياه) للزراعة، لا تزال القارة تعتمد على مصادر خارج أفريقيا لما لا يقل عن 80 % من وارداتها من المنتجات الغذائية والزراعية. وفي عام 2018، بلغت واردات السلع الزراعية حوالي 69 مليار دولار من خارج أفريقيا، وحوالي 9.6 مليار دولار من داخل أفريقيا، في حين بلغت صادرات أفريقيا حوالي 56.3 مليار دولار، كما هو مبين في الشكل 1 أدناه.

الشكل الأول: التجارة الأفريقية في السلع الزراعية (مليون دولار أمريكي)

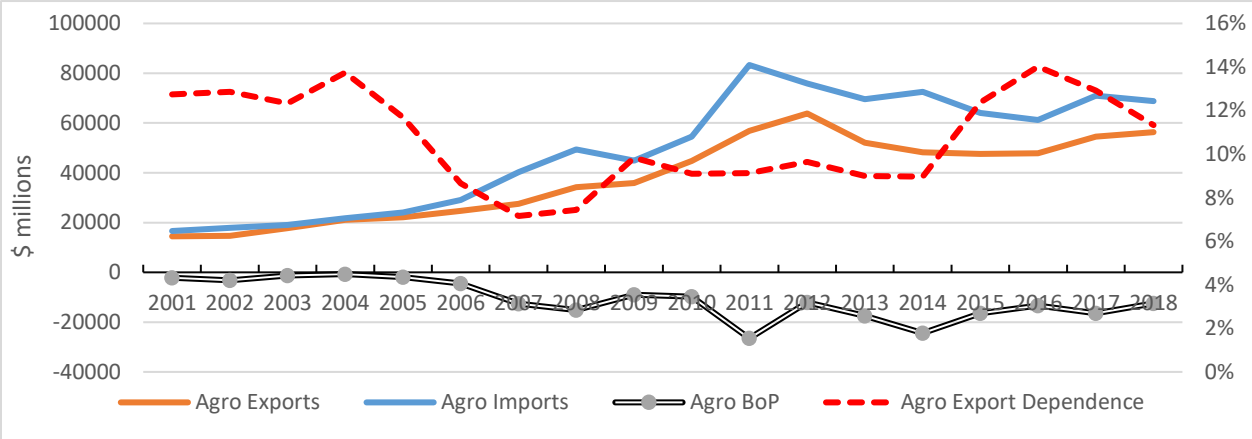

المصدر: الحسابات المستندة إلى قاعدة بيانات خرائط التجارة لمركز التجارة الدولية

20. تعاني الاقتصادات الأفريقية بشكل خاص من أربع سمات رئيسية لتجارتها في الأغذية والزراعة. أولا، تتركز قاعدة تصدير القارة بشدة على مجموعة محدودة من السلع الخام (البن والكاكاو والجوز والفواكه والزيوت النباتية والسكر والتبغ والشاي والخشب والقطن والمطاط والفانيليا والفول السوداني وزيت النخيل والأناناس)، والموز، والصمغ العربي، وجلود الماشية المدبوغة وغير المدبوغة، والأسماك والمحاريات، وما إلى ذلك) التي تعتبر أفريقيا في الغالب متحملة لفروق الأسعار في سلاسل القيمة العالمية، بسبب تجزئة العرض الذي يؤدي إلى قوة تفاوضية غير منسقة ومحدودة.

21. ثانيا، يوجد في أفريقيا ميزان تجاري سلبي كبير في السلع الزراعية (حوالي 12.5 مليار دولار في عام 2018) وهو ما لا تستطيع تحمله. وأكبر الاختلالات تتعلق بالغذاء والمشروبات (حوالي 11.6 مليار دولار في عام 2018) والمنتجات الحيوانية (بنحو 7.3 مليار دولار في عام 2018)، في حين كان رصيد المواد[9] الخام الزراعية حوالي 6.4 مليار دولار في عام 2018. على الرغم من أن أفريقيا لديها مناطق مناخية محدودة لاحلال بعض وارداتها الغذائية (مثل القمح[10] والشعير وحشيشة الدينار "الجنجل")، إلا أنه يمكن إنتاج معظم الأغذية المستوردة في أفريقيا[11]، على الرغم من أن العديد منها قد انخفضت أسعارها

[9] أساسا التبغ والألياف الطبيعية والخشب والنباتات وأزهار الزينة والمطاط والجلود
[10] في عام 2018، بلغت واردات القمح والدقيق مقدارا مذهلا قدره 11 مليار دولار.
[11] بلغت واردات أفريقيا من الأرز والزيوت النباتية والسكر والذرة وفول الصويا والخضروات المجففة والشاي والبن وعصائر الفاكهة 30.3 مليار دولار في عام 2018 وزيت النخيل وحده بلغ 4.6 مليار دولار(7)

بسبب الدعم الزراعي في البلدان المتقدمة. ويشير هذا إلى الحاجة إلى وضع استراتيجيات لإنتاج الواردات الرئيسية داخل القارة والضغط من أجل خفض وإلغاء الإعانات الزراعية، من أجل "تحقيق التكافؤ".

22. ثالثا، من أبرز واردات الأغذية الزراعية سريعة النمو في أفريقيا منتجات مصنعة ذات قيمة مضافة، والتي تمثل، من حيث الصافي، حوالي 70 % من إجمالي فاتورة استيراد الأغذية الزراعية في القارة في المتوسط. وتدهور ميزان التجارة الزراعية في أفريقيا، حيث نمت صادرات السلع الأولية المنخفضة الأسعار بوتيرة أبطأ كثيرا (حوالي 3% سنويا) من واردات المنتجات المصنعة ذات الأسعار المرتفعة (حوالي 8% سنويا) خلال الفترة 2010-2015، مما يشير إلى الحاجة إلى تسريع تطوير صناعة المعالجة الزراعية في نهج سلسلة القيمة الذي يبني روابط قوية بين السياسات والاستراتيجيات للتنمية الزراعية والتجارية والصناعية.

23. رابعا، لا تزال أفريقيا، بصفتها متحملة لفروق الأسعار على كل من جانبي التصدير والاستيراد، معرضة بدرجة كبيرة للصدمات والتقلبات الكبيرة في الأسعار في أسواق الأغذية الزراعية العالمية، فضلا عن الممارسات التجارية العالمية غير العادلة والمنافسة التي كثيرا ما تكون من نظم زراعية وتجارية زراعية انتاجية مدعومة ومتطورة للغاية - في سياق يتسم بالمضاربة المتزايدة والمقلقة بشأن الأغذية والمنتجات الزراعية على المستوى العالمي، كما هو مبين في الشكل الثاني التالي. وعليه، تحتاج أفريقيا إلى زيادة اعتراضها على الإعانات الزراعية المدمرة المقدمة في البلدان المتقدمة.

الشكل الثاني - مؤشر أسعار السلع الزراعية(100 = 2016)

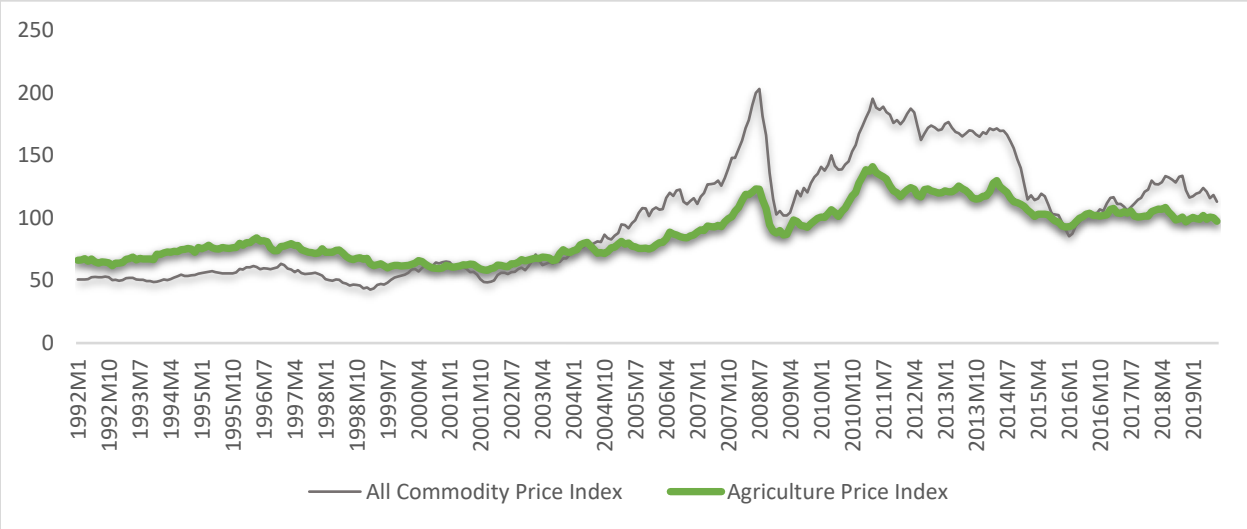

المصدر: حسابات تستند إلى صندوق النقد الدولي. بوابة بيانات السلع الأساسية (2)

24. نتيجة لهذه السمات المحددة، تظل نظم الأغذية الزراعية في أفريقيا في الأسفل (المراحل الأولية) من سلاسل القيمة العالمية، مع وجود روابط ضعيفة بين المزارعين والأسواق داخل أفريقيا والعالم. وأدى ذلك إلى انخفاض دخول المزارعين وفقدان فرص عمل وخلق ثروات كبيرة في قطاعي الصناعات الزراعية وخدمات الأعمال الزراعية. وهذا هو الأساس المنطقي الرئيسي لاستراتيجية شاملة ومتكاملة للسلع الأساسية تهدف إلى تعظيم مساهمة الزراعة في النمو الاقتصادي الشامل العريض القاعدة، مما يؤدي إلى توفير فرص العمل والازدهار المشترك والقضاء على الفقر في أفريقيا. ومنذ البداية، يجب أن تنظر مثل هذه الاستراتيجية إلى الداخل في كيفية تنظيم القارة لنفسها. وتحتاج إلى صياغة سياسات وأدوات لتوسيع سلاسل القيمة الزراعية وتعميقها وبناء مؤسسات قابلة للاستمرار بهدف أولا الاستجابة لسوقها السريع

النمو والذي يتسم بالدينامية، وما وراء ذلك، لاستخلاص أكبر ثروة من تفاعلها التجاري مع الاقتصاد العالمي.

25. هناك فرص على جانب الطلب زاخرة. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم إلى حوالي 10 مليارات بحلول عام 2050، مما يعزز الطلب على السلع الزراعية. ويتوقع البنك الدولي أنه مع زيادة التحضر، ستزيد أسواق الغذاء الحضرية في أفريقيا أربعة أضعاف وتتجاوز 400 مليار دولار بحلول عام 2030. وبشكل عام، من المتوقع أن تصل أسواق الزراعة والمشروعات التجارية الزراعية في أفريقيا (وتحديدا الأغذية والمشروبات) إلى تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030. ومن ثم، يتعين على أفريقيا الاستفادة من الفرص المتاحة في قطاع الزراعة والأعمال التجارية الزراعية. وبالنظر إلى أن الزراعة كثيفة العمالة، فإن تشجيع الإنتاج والقيمة المضافة والصناعات الموردة والتجارة في السلع الزراعية سيوفر فرص عمل كبيرة ويزيد دخل الأكثر فقرا في القارة..

26. في هذا السياق، يعتبر توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية من قبل رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في مارس 2018، أمرا بارزا. فهي تعطي قوة دفع إضافية لأحد التزامات إعلان مالابو: لتعزيز التجارة البينية الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية (إلى ثلاثة أضعاف بحلول عام 2025) من خلال إنشاء وتعزيز السياسات والظروف المؤسسية لتبسيط الممارسات التجارية، ولتسريع إنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية والانتقال إلى الاتحاد الجمركي القاري مع خطة التعريفة الخارجية المشتركة، ولزيادة الاستثمار في البنية التحتية للسوق والتجارة، ولتشجيع/ تعزيز منصات أصحاب المصلحة المتعددين، وتعزيز / تبسيط آليات التنسيق، على النحو المبين في معاهدة أبوجا. والهدف من كل هذا هو تعزيز موقف أفريقي مشترك بشأن المفاوضات والشراكات التجارية الدولية المتعلقة بالزراعة.

السلع المعدنية

27. بالرغم من أن أفريقيا وُهبت بموارد معدنية، فإنها لم تترجم إلى فوائد هادفة وملموسة للقارة. ولا تزال أفريقيا فقيرة بشكل مميز، مع انخفاض النمو الاقتصادي والصراع والحرب والصراع المدني. وتم وصف هذا الموقف على نطاق واسع بأنه "لعنة الموارد". وتعد أفريقيا ككل هي "اقتصاد المعادن" (صادرات المعادن تتجاوز 50 % من إجمالي الصادرات). وتختلف مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي على نطاق واسع من 39 % في أنجولا (النفط) إلى صفر في سيشل. وارتفعت صادرات المعادن الأفريقية، بما في ذلك المواد الهيدروكربونية، من 64 مليار دولار في عام 2001 إلى 447 مليار دولار في عام 2012، قبل أن تنخفض إلى 181 مليار دولار في عام 2016.

الشكل الثالث: تجارة السلع المعدنية في أفريقيا (مليون دولار)

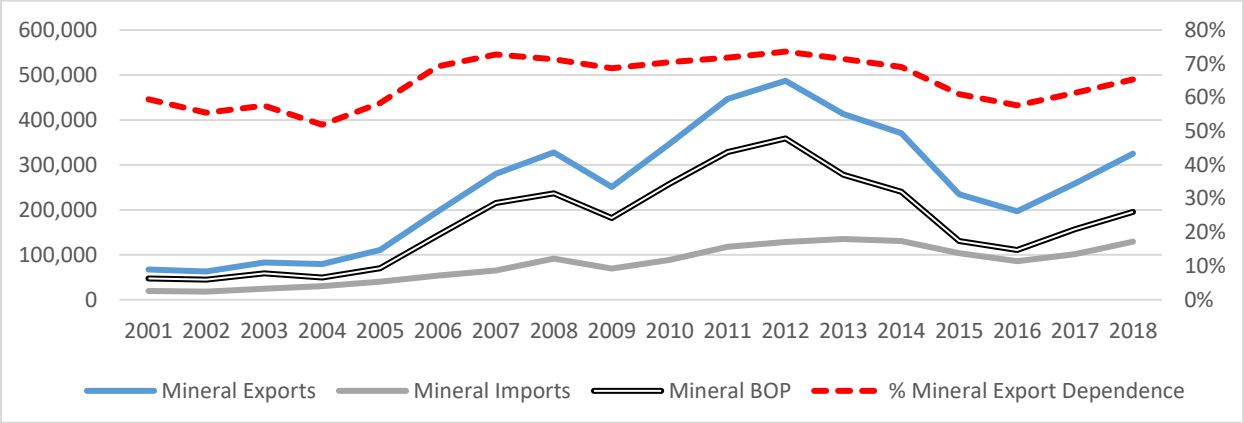

المصدر: (7)

28. زاد الاعتماد على صادرات المعادن الأفريقية (بما في ذلك النفط والغاز) من 52 % في عام 2004 إلى 74 % في عام 2012، قبل أن ينخفض إلى 58 % في عام 2016 ثم ارتفع إلى 65 % بحلول عام 2018. وبلغ متوسط صادرات المعادن الأفريقية بما في ذلك النفط والغاز خلال 18 عاما من 2001 إلى 2018، 252 مليار دولار سنويا، وخلال نفس الفترة بلغ إجمالي صادرات القارة 375 مليار دولار سنويا، كما هو مبين في الشكل الثالث أعلاه. وبلغ متوسط الاعتماد على تصدير المعادن كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات خلال فترة العشر سنوات 64%.

29. تؤكد حقيقة اعتماد أفريقيا اعتمادا كبيرا على قطاع المعادن أهمية هذا القطاع في التنمية الشاملة للقارة. فعلى الرغم من التقارير الواردة في السنوات الأخيرة عن النمو الاقتصادي الكبير في بعض أجزاء أفريقيا، فإن الفقر المدقع في ازدياد وليس في انخفاض. ولا شك أن الفقر هو أكبر مؤشر لتخلف النمو في أفريقيا. ولا تزال وتيرة العولمة، إلى جانب الموجة الواسعة من التحرير الاقتصادي، بما في ذلك الاختلالات في توزيع الفوائد من قطاع المعادن لصالح شركات التعدين القوية، تقوض قدرة البلدان الأفريقية على الاندماج بشكل فعال في سلاسل القيمة العالمية وتحسين الفوائد من قطاع المعادن.

30. في المتوسط، يوجد في القارة ميزان تجاري ايجابي للمعادن يبلغ 173 مليار دولار (2001-2018)، بينما يبلغ متوسط واردات المعادن 32% من الصادرات. وتمثل واردات المعادن بشكل رئيسي النفط والمنتجات النفطية، على الرغم من كون أفريقيا مصدرا مهما، مما يشير إلى فرص لمزيد من التجارة والمعالجة داخل أفريقيا (التكرير). ومع ذلك، فإن الميزان التجاري للمعادن والبوليمرات الصناعية هو سلبي على الدوام ويبلغ متوسطة ناقص 7.3 مليار دولار من عام 2001 إلى عام 2018، ومعظمها البوليمرات، على الرغم من أن أفريقيا لديها مخزون كبير من البوليمرات (النفط أو الغاز أو الفحم)، مما يشير إلى الحاجة إلى استراتيجية قارية قابلة للتطبيق لإحلال واردات البوليمرات.

31. يواصل الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار السلع الأساسية الذي بدأ في عام 2012، الحفاظ على قوتها عند مستوى الأزمة. والوضع معقد وغير مؤكد وغامض. فقد انخفضت أسعار السلع بشكل كبير في جميع المجالات، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. وهبطت جميع مؤشرات أسعار السلع مع تراجع مؤشر أسعار المعادن للبنك الدولي الذي انتهى في عام 2015 بنسبة 50 % عن أعلى[12] مستوياته في عام 2011. ولا

[12] البنك الدولي ، 2015

يزال من الصعب التنبؤ بتشكيل الأسعار وحركاتها التي تحددها كل من أساسيات السوق وكذلك القوى غير السوقية.

32. بدأ الانخفاض في أسعار السلع الأساسية المعدنية الحقيقية في عام 2011، واستمر حتى عام 2016، قبل اعادة التوازن، وإن كان بمستوى أعلى من الأسعار المنخفضة للغاية التي شهدتها الثمانينات والتسعينات. وانخفضت أسعار السلع المعدنية بشكل كبير في جميع المجالات وإن كانت بدرجات متفاوتة. وهبطت جميع مؤشرات أسعار السلع مع انخفاض مؤشر أسعار المعادن لصندوق النقد الدولي لعام 2019 بنسبة 32 % عن أعلى مستوى له في عام 2011، كما هو مبين في الشكل 4 أدناه. ولا تزال أسعار المعادن، التي تحددها كل من أساسيات السوق وكذلك القوى غير السوقية، متقلبة ويصعب التنبؤ بها.

الشكل الرابع - مؤشرات أسعار السلع المعدنية(2016 = 100)

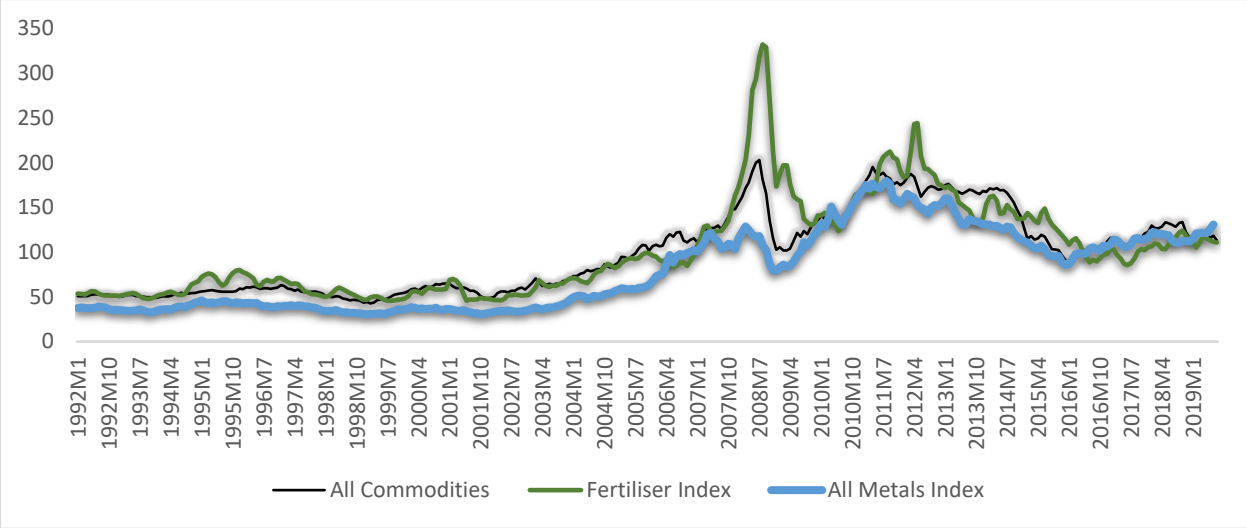

المصدر: حسابات تستند إلى صندوق النقد الدولي. بوابة بيانات السلع

33. تواجه القارة الأفريقية الكثير من القيود في السعي إلى القيمة المضافة المتعلقة بالمعادن. ويمثل الافتقار العام إلى أطر واستراتيجيات السياسات المناسبة لدفع أجندة التصنيع والقيمة المضافة والاستفادة عقبة رئيسية في معظم البلدان. بينما أشارت بعض الدول إلى الحاجة إلى التصنيع وإضافة القيمة للمعادن، إلا أنه غالبا ما يكون هناك نهج متماسك ومنظم لهذا الغرض. وحيثما كان ذلك متاحا، نادرا ما يتم دعم أطر السياسات من خلال القوانين واللوائح المناسبة.

34. هناك عدد من التحديات التي تثبط من تطوير الروابط الاقتصادية في قطاع المعادن الأفريقية. وتعد الشركات متوسطة الحجم والصناعات الداعمة لدفع التنمية الصناعية وتشجيع الصادرات قليلة، وغالبا ما تفتقر إلى القدرة التنافسية. وتواجه المشروعات الصغرى والصغيرة صعوبات في النمو بشكل مستدام والانتقال إلى مؤسسات متوسطة الحجم وكبيرة الحجم بسبب مجموعة واسعة من العقبات، بما في ذلك البنية التحتية غير الكافية ومحدودية فرص الحصول على التمويل ونقص القوى العاملة الماهرة ذات الصلة بالأنشطة الأعلى في القيمة المضافة. وتشمل التحديات الأخرى محدودية المهارات الفنية ومهارات ريادة الأعمال والمهارات التنظيمية، والتي أعاقت جهود القارة لتشجيع قطاع الموارد المعدنية التنافسي كمحرك للنمو والتنمية المستدامة.

35. تتفاقم هذه المشاكل بسبب عدم كفاية الموارد المخصصة للمؤسسات الحكومية الرئيسية التي تدعم قطاع المعادن، والقدرات البشرية والمؤسسية المحدودة، وعدم كفاية التعاون الإقليمي، وعدم وجود أو عدم كفاية السياسات والاستراتيجيات لتعزيز مشاركة أصحاب المشاريع المحليين على امتداد سلسلة القيمة، وعدم القدرة على توقع الاحتياجات الناشئة لقطاع التعدين سريع النمو والمبتكر، والتخطيط على المدى الطويل. وتعمل معظم مؤسسات التعليم والتدريب في أفريقيا مع عدم كفاية المناهج الدراسية وضعف تشجيع العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وعدم كفاية مؤسسات التعليم والتدريب ومؤسسات التعليم والتدريب في المجالين الفني والمهني. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم. علاوة على ذلك، فإن عدم التوافق الناتج بين القدرات المتاحة والقدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي، وكذلك التحديات الناشئة من صناعة التعدين، يترجم إلى فقدان الفرص لريادة الأعمال المحليين للعب دور أكبر في ظهور سلسلة قيمة إقليمية قابلة للحياة. وكل هذه الثغرات، إن لم تُعالج، يمكن أن تؤدي إلى فرصة ضائعة للقارة للاستفادة من الثروة التي يوفرها قطاع المعادن.

36. بصفة عامة، فإن الروابط بين قطاع التعدين والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ليست متطورة بشكل جيد، مع تدخلات مثل البنية التحتية والتعليم وغيرها من القطاعات التي تخدم التعدين في معازل بدلا من دمجها في استراتيجية وطنية مشتركة بين القطاعات. ونتيجة لذلك، لا يزال قطاع المعادن في معظم البلدان الأفريقية مفصولا عن الاقتصاد ككل، مع قلة التجهيز المحلي والقيمة المضافة للنواتج المعدنية، والتوفير المحلي للمدخلات الصناعية والخدمية للتعدين، أو الأنشطة الاقتصادية المتنوعة القائمة على المعادن. وهذا يعكس تركيز الصناعة على استخراج ونقل المعادن السائبة إلى الأسواق الخارجية مع تفاعلات محدودة مع الأنشطة المحلية الأخرى.

37. نتيجة لذلك، يتميز القطاع بتوفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة محدودة، والدخل المنخفض، واستمرار هيمنة استخراج المعادن الأولية وتصديرها، واستمرار استيراد المدخلات والصناعات عالية القيمة، فضلا عن الازدواجية للاستثمار في البنية التحتية لعوامل التعدين. وهذا يعوق كسر حلقة الفقر والبطالة في البلدان الغنية بالمعادن، مع فرض ضغوط على احتياطيات النقد الأجنبي وأرصدة الاقتصاد الكلي وعلى الميزانيات الحكومية لتقديم الخدمات.

38. تشير دلائل الأثر الإنمائي المحدود للمعادن إلى الحاجة إلى استراتيجيات وأطر للمحتوى المحلي الإقليمي. وتحتاج تعريفات المحتوى المحلي إلى الاهتمام بكمية المواد المنتجة محليا والموظفين المحليين والسلع والخدمات وملكية الأسهم للمواطنين المحليين. ويجب أن تشمل الأطر الإقليمية إعطاء معاملة تفضيلية للمدخلات الإقليمية ("المحتوى الإقليمي").

39. تشير الدلائل إلى أنه لم تحدث حتى الآن أي نزاعات بشأن المعادن التي أُحيلت إلى منظمة التجارة العالمية على الرغم من قواعد مكافحة شروط المحتوى المحلي الإلزامية والكمية الواردة في اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. ومصدر القلق المتزايد هو السجل السيء لشركات التعدين في مطابقة السياسات الطوعية للشركات بشأن المحتوى المحلي/ المشتريات المحلية مع الممارسات في الموقع. ويمكن أن تزيد الثغرات في التعريفات وفي المراقبة والإشراف من فرص الفساد. وغالبا ما لا تتوافق السياسات الخاصة بقطاعات محددة مع الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا .

40. تواجه معظم البلدان الأفريقية احتمالات ضعيفة للقدرة المؤسسية في رصد تنفيذ المحتوى المحلي مما يزيد من مخاطر اساءة استخدام اطار شبكات الرعاية، وما يترتب على ذلك من أضرار في السمعة.

ويمكن أن يكون الالتزام بمشاركة المعلومات الخاصة للشركات في عمليات التقديم رادعا للمستثمرين. علاوة على ذلك، فإن تنسيق المتطلبات يميل إلى وضع الشركات متوسطة الحجم في وضع غير موات مقارنة بالشركات الكبيرة. وهناك أدلة أخرى على وجود عدد متزايد من المنازعات الاستثمارية حول مشاريع الاستثمار في المعادن تحت ولاية معاهدات الاستثمار الثنائية. وهناك قضية رئيسية أخرى تشمل تحديات الاستدامة الاجتماعية حيث أن السياسات والأطر الخاصة بمتطلبات المحتوى المحلي متعدد الأبعاد لا تشمل في الغالب المتطلبات على مستوى المجتمع المحلي.

41. لا تزال إدارة قطاع التعدين، من الناحيتين الاقتصادية والسياسية على حد سواء، مسألة رئيسية تبعث على القلق. وتعد القرارات السياسية والاقتصادية داخل قطاع المعادن أساسية لتحقيق مسارات التنمية المهمة التي تقودها المعادن. وتساعد القرارات السياسية والاقتصادية في تشكيل كيف يمكن للادارة الناتجة لهذا القطاع أن توسع أو أن تقلل من الفوائد الناتجة عن الموارد المعدنية للبلد على جميع مستويات المجتمع. ويوفر الضغط المتزايد الذي ينجم عن عدم الرضا المتزايد عن كيفية إدارة الثروة المعدنية وتوزيعها والأثر التراكمي لذلك على الفقر والتنمية الاقتصادية، على نحو متزايد فرصة محتملة لقلب التوازن الهش لأنظمة الادارة في معظم بلدان أفريقيا.

42. يوفر التعدين الحرفي والصغير الحجم، المسموح به قانونا، إيرادات التوظيف للكثير من المجتمعات الريفية. ومع ذلك، فهي تتسم بالعديد من التحديات التي تقيد تحقيق الإمكانات التنموية. وتشمل هذه أطر السياسات والأطر التنظيمية غير الكافية، والقدرة الفنية المحدودة لعمال المناجم، واستكشاف المناطق الحاملة للمعادن بشكل غير كاف، وعدم مراعاة المساواة بين الجنسين وقضايا عمل الأطفال، وكذلك عدم الحصول على التمويل والتقنيات المناسبة. وتحصر هذه التحديات عموما الجهات الفاعلة في التعدين الحرفي والصغير الحجم في حلقة من عمليات الكفاف المدفوعة بالفقر والتي تسهم في تهميش قطاع التعدين الحرفي والصغير الحجم من الاقتصاد الوطني الأوسع.

43. توفر العمالة ومتطلبات بناء القدرات ومتطلبات الشراء، إمكانات قوية للتأثيرات المضاعفة. ويمكن لسياسة المحتوى المحلية الراسخة أن تقلل من خطر إعادة تقييم الضرائب التقديرية من قبل الحكومة. ويمكن الاستفادة من ميزان القوى لصالح الحكومات في إعادة تقييم الضرائب وإعادة التفاوض بشأن العقود من أجل وضع سياسة محتوى محلية. ويمكن لأطر المحتوى المحلية معالجة مشكلات التوزيع على المستوى دون الوطني. وهناك أيضا امكانات متزايدة لإقامة شراكات بين الحكومة والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الانمائيين والقطاع الخاص في قطاع بناء القدرات في المحتوى المحلي.

44. يمكن أن يكون التعدين الحرفي والصغير الحجم محركا للنمو في أفريقيا إذا تم استغلاله وإدماجه بشكل صحيح في استراتيجيات التنمية. ويمكن أن تسهم معالجة قضايا مثل الشمول المالي وسن سياسات التمكين في استغلال امكانيات التعدين الحرفي والصغير الحجم في تحسين سبل المعيشة الريفية وحفز روح المبادرة بطريقة مسؤولة اجتماعيا.

45. يمكن أن تسفر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، عن طريق دمج الأسواق الأفريقية، عن وفورات الحجم التي من شأنها أن تعزز القدرة التنافسية إلى حد كبير وتعزز سلاسل القيمة الإقليمية في قطاع التعدين. ومن شأن ذلك أن يزيد من مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا.

46. على عكس الإنتاج الزراعي، فإن موارد إنتاج المعادن محدودة، وسيتم في النهاية استنزاف كل الرواسب المعدنية، تاركة ورائها مدن الأشباح والثقوب في الأرض. وبالتالي، فإن مسألة "الإنصاف بين الأجيال" مرتبطة باستخراج الموارد المعدنية المحدودة لأفريقيا. ولمعالجة هذا الأمر، توصي الرؤية الأفريقية للتعدين بإنشاء "صناديق المستقبل" أو صناديق الثروة السيادية أو صناديق الاستقرار. ومن شأن هذه الأموال أن توفر جزءا من ريع الموارد للأجيال القادمة، عندما تنفد الموارد. ويستخدم هذا النوع من الآليات أيضا للحفاظ على جزء من الإيرادات في الخارج لتحسين قيمة العملة المحلية ("المرض الهولندي") ولصناديق الاستقرار من أجل تخفيف تقلب الأسعار. وعلى حد تعبير الرؤية الأفريقية للتعدين "هذا من شأنه أن "يغذي بالتنقيط" ريع الطفرات مرة أخرى في الاقتصاد على فترة 10 إلى 20 سنة ويمكن من الناحية النظرية تخفيف تأثير "صدمة" تدفقات النقد الأجنبي الكبيرة على حد سواء على ميزان المدفوعات (الحساب الجاري) والميزانية الوطنية. ومع ذلك، من الصعب للغاية على الدولة الفقيرة أن تقاوم مطالب شعبها من أجل تخفيف وطأة الفقر بشكل فوري، ولكن بشكل غير مستدام. ولذلك يجب أن يتم تكريس هذه السياسات المالية في القانون مع أحكام تجعل من الصعب على أي حكومة شعبية في المستقبل استخدام الأموال الخارجية لشراء شعبية على المدى القصير. "[12، صفحة 29]

47. تؤكد حقيقة اعتماد أفريقيا اعتمادا كبيرا على قطاع المعادن أهمية هذا القطاع في التنمية الشاملة للقارة. وعلى الرغم من التقارير التي تفيد بحدوث نمو اقتصادي كبير في السنوات الأخيرة في بعض أنحاء أفريقيا، فإن الفقر المدقع في ازدياد وليس في انخفاض. والفقر بلا شك هو أكبر مؤشر لتخلف التنمية في أفريقيا. ولاتزال وتيرة العولمة إلى جانب موجة كاسحة من التحرير الاقتصادي بما في ذلك الاختلالات في توزيع الفوائد من قطاع المعادن لصالح شركات التعدين، تقوض من قدرة البلدان الأفريقية على الاندماج الفعال إلى الأمام والخلف في سلاسل القيمة العالمية للمعادن وتحسين الفوائد من قطاع المعادن.

48. اعتمد رؤساء دول الاتحاد الأفريقي الرؤية الأفريقية للتعدين في عام 2009. وتبع ذلك في عام 2014 رؤية البلدان للتعدين. وتوفر هاتان الوثيقتان مخططا شاملا لزيادة الأثر التنموي لأقصى حد من أجل استخراج السلع المعدنية من خلال بناء الروابط المعدنية (التيار الخلفي والأمامي والجانبي) والشراكات (مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والعمالة وغيرها) والاستثمار في المعرفة الجيولوجية للثروات الأفريقية من أجل تحسين العائدات إلى أفريقيا من خلال الامتياز والتأجير التنافسي للمعادن واستكشاف الأسعار. وتتصور الرؤية الأفريقية للتعدين "استغلالا شفافا ومنصفا ومثاليا للموارد المعدنية لدعم النمو المستدام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع"، بما في ذلك "قطاع التعدين الأفريقي القائم على المعرفة والذي يحفز ويسهم في النمو والتنمية على نطاق واسع، وهو مدمج بالكامل في سوق أفريقية واحدة".

49. أثبت تطبيق الرؤية الأفريقية للتعدين أنه صعب بالنسبة للعديد من الدول الأفريقية الأصغر إلى المتوسطة الحجم، بسبب محدودية قاعدة مواردها المعدنية (النطاق والحجم)، وكذلك أسواقها المحدودة لإقامة كل من روابط المنبع والمصب على طول سلاسل القيمة للمعادن. وبالتالي، تم إدراك أن هناك حاجة إلى نهج إقليمي للمجموعات الاقتصادية الاقليمية لتحقيق الروابط ووفورات الحجم، وأدى ذلك إلى صياغة رؤية إقليمية للتعدين في الجنوب الأفريقي تم اعتمادها في قمة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي في أغسطس 2019. ومع ذلك، سوف تستغرق عملية ترجمة الرؤية الإقليمية للتعدين في الجنوب الأفريقي إلى استراتيجيات ومشاريع وبرامج إقليمية قابلة للتطبيق عدة سنوات لكي تظهر.

50. تهيمن شركات التعدين الأجنبية، التي يوجد الكثير منها في الملاذات الضريبية و/ أو النطاقات السرية، على التعدين الأفريقي، وغالبا ما يخفي التسعير التحويلي للتدفقات المالية غير المشروعة. والسبب الرئيسي

لهيمنة الاستثمار الأجنبي المباشر في التعدين هو عدم وصول الشركات المحلية في جميع الدول الأفريقية تقريبا إلى رأس المال التنافسي من حيث التكلفة، مما يجعل من الصعب للغاية على الشركات الأفريقية تطوير الموارد المعدنية لأفريقيا. وتعد تكلفة رأس المال لكبريات شركات التعدين أقل دائما بكثير من التكلفة للدول الأفريقية التي تعمل فيها. وأدى ذلك إلى تدفق هائل للأرباح، سواء بشكل قانوني (عمليات إعادة التوطين) وبشكل غير قانوني عبر الصناديق المالية الدولية. علاوة على ذلك، فإن هيمنة رأس المال الأجنبي على التعدين الأفريقي تعطل بشدة تطوير الروابط المعدنية، والتي من المرجح أن تنشئها الشركات المحلية. والشركات الأجنبية لديها منشآت معالجة عالمية، تعمل على الحد من الاستفادة المحلية، ولديها أيضا أنظمة شراء عالمية تحد من الروابط الخلفية المحلية (تنمية الموردين) وكذلك التحالفات العالمية لتنمية الموارد البشرية والبحث والتطوير عادة في بلدانهم الأصلية والتي لا تحفز المهارات وتنمية التكنولوجيا المحلية عن طريق روابط التيارات الجانبية. وبالتالي، يجب أن تتضمن استراتيجية السلع الأساسية الأفريقية استراتيجيات فرعية لرعاية وبناء شركات إنتاج السلع المحلية والأفريقية.

51. تواجه القارة الأفريقية الكثير من القيود في السعي إلى إضافة القيمة للمعادن والتصنيع. وفي معظم البلدان، يمثل الافتقار العام إلى الأطر والاستراتيجيات المناسبة للسياسات لدفع أجندة التصنيع والقيمة المضافة والاثراء عقبة رئيسية. وفي حين أن الدول الأفريقية وافقت على الرؤية الأفريقية للتعدين للاتحاد الأفريقي لعام 2009، والتي توفر نهجا متماسكا ومنظما من خلال تحقيق جميع فرص الروابط المعدنية لاستخدام المعادن في التصنيع، فإن القليل منها طبق جزئيا الرؤية الأفريقية للتعدين في اقتصاداتها المحلية. وحيثما كان ذلك متاحا، نادرا ما يتم دعم الأطر الوطنية للسياسات من خلال القوانين واللوائح المناسبة.

52. هناك عدد من التحديات التي تثبط تطوير الروابط الاقتصادية في قطاع المعادن الأفريقية، بما في ذلك الشركات الموردة والمستفيدون. فالشركات المتوسطة الحجم والصناعات الداعمة لدفع التنمية الصناعية وتشجيع الصادرات قليلة، وغالبا ما تفتقر إلى القدرة التنافسية. ونظرا لطائفة واسعة من العقبات، بما في ذلك نقص البنية التحتية، ومحدودية فرص الحصول على التمويل ونقص القوى العاملة الماهرة ذات الصلة بالأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة صعوبات في النمو بشكل مستدام والانتقال إلى الشركات ذات الحجم المتوسط والكبيرة. وتشمل التحديات الأخرى محدودية المهارات الفنية ومهارات ريادة الأعمال والمهارات التنظيمية، والتي أعاقت جهود القارة لتعزيز قطاع الموارد المعدنية التنافسي كمحرك للنمو والتنمية المستدامة.

53. تتفاقم هذه المشاكل بسبب عدم كفاية الموارد المخصصة للمؤسسات الحكومية الرئيسية التي تدعم قطاع المعادن. ويشمل ذلك القدرات البشرية والمؤسسية المحدودة، وعدم كفاية التعاون الإقليمي، وعدم وجود أو عدم كفاية السياسات والاستراتيجيات لتعزيز مشاركة رواد الأعمال المحليين على طول سلسلة القيمة، كل ذلك يؤدي إلى عدم القدرة على توقع الاحتياجات الناشئة لقطاع التعدين سريع النمو والابتكاري والتخطيط له على المدى الطويل. وتعمل معظم مؤسسات التعليم والتدريب في أفريقيا بمناهج غير كافية، وضعف تشجيع العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وعدم كفاية التعليم والتدريب أو مؤسسات التعليم والتدريب في المجالين الفني والمهني، والاستخدام غير الكافي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، وما إلى ذلك. علاوة على ذلك، فإن عدم التوافق الناتج على الصعيدين الوطني والإقليمي بين القدرات المتاحة والقدرات، وكذلك التحديات الناشئة في صناعة التعدين يُترجم إلى انخفاض فرص ريادة الأعمال المحلية للعب دور أكبر في ظهور سلاسل القيمة الإقليمية القابلة للنمو للمعادن. وكل هذه الثغرات، إن لم تتم معالجتها، يمكن أن تؤدي إلى ضياع فرصة للقارة للاستفادة من الثروة والفرص التي يوفرها قطاع المعادن.

54. بصفة عامة، تُعد الروابط بين قطاعي التعدين والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى غير متطورة بشكل جيد، مع وجود تدخلات مثل البنية التحتية والتعليم وغيرها تخدم التعدين في تطوير معازل أو جيوب بدلا من دمجها في استراتيجية وطنية مشتركة بين القطاعات. وفي وقت لاحق، لا يزال قطاع المعادن في معظم البلدان الأفريقية مفصولا بشكل كبير عن الاقتصاد ككل، مع قلة التجهيز المحلي والقيمة المضافة للنواتج المعدنية، وتوفير المدخلات الصناعية والخدمية المحلية للتعدين، أو الأنشطة الاقتصادية المتنوعة القائمة على المعادن. وهذا يعكس تركيز الصناعة على استخراج ونقل المعادن السائبة إلى الأسواق الخارجية مع تفاعلات محدودة مع الأنشطة المحلية الأخرى. وبناء على ذلك، يجب ترجمة المبادئ الأساسية للرؤية الأفريقية للتعدين للاتحاد الأفريقي إلى سياسات وتدخلات وطنية واقليمية.

55. نتيجة لذلك، يتسم القطاع بعدد من العيوب: محدودية توليد فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وانخفاض الدخول، واستمرار هيمنة استخراج المعادن الأولية وتصديرها، واستمرار استيراد المدخلات والمصنوعات عالية القيمة، فضلا عن الازدواجية غير الفعالة في الاستثمارات في البنية التحتية لعمليات التعدين (النقل، والمياه، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما إلى ذلك). وهذا يعيق كسر حلقة الفقر والبطالة في البلدان الغنية بالمعادن، مع فرض ضغط على احتياطيات النقد الأجنبي وأرصدة الاقتصاد الكلي وعلى ميزانية الحكومة لتقديم الخدمات. ويتطلب إجراءات علاجية عاجلة.

56. لا تزال إدارة القطاع، من الجانب الاقتصادي والسياسي على حد سواء، مسألة رئيسية تثير القلق. وتعد القرارات السياسية والاقتصادية داخل قطاع المعادن أساسية لتحقيق مسارات التنمية الحيوية التي تقودها المعادن. وتساعد القرارات السياسية والاقتصادية على تشكيل كيف يمكن لنظام الادارة الناتج عن هذا القطاع إما أن يوسع أو يقلل من الفوائد المتراكمة من سلاسل القيمة للمعادن للبلد على جميع مستويات المجتمع. ويوفر الضغط المتزايد الناجم عن الاستياء المتزايد بشأن كيفية إدارة وتوزيع الثروة المعدنية والفرص المرتبطة بها وكذلك التأثير التراكمي الناتج عن ذلك على الفقر والتنمية الاقتصادية، بشكل متزايد فرصة لتوجيه التوازن غير المستقر لنظم الحكم في معظم بلدان أفريقيا. ومن الواضح أن هذا يتطلب اهتماما عاجلا واستراتيجيات موثوقة وتدخلات قابلة للحياة.

57. تنطوي متطلبات العمالة والمهارات وبناء القدرات والمشتريات على إمكانات قوية للتأثيرات المضاعفة. ويمكن لسياسة المحتوى المحلية الراسخة أن تقلل من خطر إعادة تقييم الضرائب التقديرية من قبل الحكومة. ويمكن الاستفادة من توازن القوى لصالح الحكومات في إعادة التقييم الضريبي وإعادة التفاوض على العقود من أجل وضع سياسة محلية بشأن المحتوى. وغالبا ما تستطيع أطر المحتوى المحلي معالجة مشكلات التوزيع على المستوى دون الوطني. وهناك أيضا إمكانات متزايدة لإقامة شراكات بين الحكومة والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الانمائيين والقطاع الخاص بشأن جانب بناء القدرات في المحتوى المحلي (تطوير الموردين).

58. يوفر التعدين الحرفي والصغير الحجم فرص العمل وتوليد الدخل للمجتمعات الريفية. ومع ذلك، فهو يتسم بالعديد من التحديات التي تقيد تحقيق امكاناتها التنموية. وتشمل هذه أطر السياسات والأطر التنظيمية غير الكافية، والقدرات الفنية المحدودة للعاملين في مجال التعدين، وعدم كفاية خدمات الإرشاد الفني الحكومية، والمناطق الحاملة للمعادن غير المستكشفة بشكل كاف، والضرر البيئي، وعدم مراعاة منظور الجنسين وقضايا عمالة الأطفال، والافتقار إلى إمكانية الحصول على التمويل والتكنولوجيا المناسبة والافتقار إلى الطابع الرسمي أو الطابع القانوني. وتحصر هذه التحديات عموما الجهات الفاعلة في التعدين الحرفي والصغير الحجم في حلقة من عمليات الكفاف المدفوعة بالفقر والتي تسهم في تهميش قطاع التعدين الحرفي

والصغير الحجم فيما يتعلق بالاقتصاد الوطني الأوسع. ويتعين تعميم التعدين الحرفي والصغير الحجم ودعمه لتحسين آثاره السلبية وتعزيز مساهمته في الاقتصاد وسبل العيش.

59. يمكن أن يكون قطاع التعدين الحرفي والصغير الحجم محركا للنمو في أفريقيا إذا تم استغلاله وتنمية قدراته وادماجه بشكل صحيح في استراتيجيات التنمية الوطنية. ويمكن أن تسهم معالجة قضايا مثل الشمول المالي وسن سياسات التمكين في استغلال امكانيات التعدين الحرفي والصغير الحجم في تحسين سبل المعيشة الريفية وحفز روح المبادرة بطريقة مسؤولة اجتماعيا.

60. اجتذب التعدين استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة هذا القرن، معظمها لإنشاء البنية التحتية اللازمة لعمليات التعدين (السكك الحديدية / الطرق، والموانئ /المحطات، والطاقة، والمياه، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما إلى ذلك)[13] ويتعين دمج هذا في التخطيط للبنية التحتية الوطنية والإقليمية لتحسين التآزر. وفي الواقع، يحتاج برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا إلى استخدام ريع[14] الموارد المعدنية لتكوين استثمارات في البنية التحتية للتعدين لتعظيم التأثير الجانبي الإيجابي على القطاعات الأخرى من خلال ريع الموارد الضئيلة، مثل الزراعة.

61. يمكن أن تسفر اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، عن طريق دمج الأسواق الأفريقية، عن وفورات الحجم التي من شأنها أن تعزز إلى حد كبير القدرة التنافسية وتعزز سلاسل القيمة الإقليمية في قطاع التعدين، لا سيما قطاع الموردين وإنتاج المواد الوسيطة القائمة على المعادن في الاقتصاد الإقليمي. ومن شأن ذلك أن يزيد من مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا.

معادن الطاقة

62. لا تعد الطاقة بحد ذاتها سلعة بسبب النطاق المحدود للتجارة العالمية بأشكالها الرئيسية، مثل الكهرباء (تتطلب وصلات نقل مكلفة مع خسائر كبيرة على مسافات[15] طويلة) والحرارة (من المستحيل نقلها عبر مسافات طويلة). ومع ذلك، فإن موصلات الطاقة المتداولة عالميا هي سلع معدنية، وهي الوقود الأحفوري (النفط والغاز والفحم) واليورانيوم. وهذه أيضا جزء من العديد من سلاسل القيمة العالمية الأخرى، مثل البتروكيماويات والبوليمرات/ اللدائن (النفط والغاز والفحم) والأسمدة (النيتروجين من الغاز الطبيعي) والمعادن الحديدية وغير الحديدية (الفحم، وفحم الكوك، والبترول)، والآلات ومواد تشحيم المعدات (النفط والفحم)، والأسلحة و(اليورانيوم) لأغراض طبية.

63. يوجد بأفريقيا احتياطيات وأنواع كبيرة من موارد الطاقة، بما في ذلك الوقود الأحفوري والطاقة المتجددة. وتمثل القارة أكثر من 8 % من احتياطي النفط الخام في العالم، والذي يقدر بأكثر من 127 مليار برميل(3). ومع ذلك، فإن هذا يمثل نصف حصة أفريقيا فقط من مساحة اليابسة في العالم (20%) أو عدد السكان (16%)، مما يشير إلى احتمال حدوث مزيد من الاكتشافات المستقبلية من زيادة الاستثمار في الاستكشاف. وتمثل أفريقيا أيضا حوالي 7.5% من إجمالي احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم، والتي تقدر بحوالي 15 تريليون متر مكعب. ويتم استغلال[16] نحو 11% فقط من امكانات الطاقة الكهرومائية الممكنة فنيا في

---

[13] على سبيل المثال، بالنسبة لعملية تعدين أفريقية جديدة لخام الحديد، يمكن أن تشكل البنية التحتية عادة من 50 ٪ إلى 70 ٪ من إجمالي متطلبات رأس المال (النفقات الرأسمالية).

[14]" ريع الموارد" هو الفائض بعد كل التكاليف بما في ذلك العائد العادي على الاستثمار

[15] هذا هو السبب في أنها أكثر كفاءة في التجارة في موصلات الطاقة مثل النفط والغاز والفحم واليورانيوم.

[16] الرابطة الدولية للطاقة الكهرومائية. تقرير حالة الطاقة الكهرومائية 2019

أفريقيا، والتي تتجاوز 300 جيجا وات، وتقدر احتياطيها من الكتلة الحيوية الخشبية وحدها بأكثر من 70 مليار طن. وتقدر امكانات الطاقة الحرارية الأرضية في القارة بأكثر من 15000 ميجاوات، تتركز معظمها في بلدان[17] الوادي المتصدع. كما أن إمكانات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في أفريقيا كبيرة ومتاحة في جميع المناطق في القارة.

64. تشكل سلع الطاقة، وخاصة الوقود الأحفوري، مصدرا رئيسيا للإيرادات بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط والغاز في أفريقيا مثل نيجيريا وأنجولا والجزائر، حيث تمثل ما بين 50 في المائة و 80 في المائة من الإيرادات الحكومية. وعلى الرغم من إنتاج ما يقرب من 10 ملايين برميل من النفط الخام يوميا، وهو ما يمثل حوالي 10% من الإنتاج العالمي من النفط الخام، فإن استهلاك النفط الخام في أفريقيا هو الأقل في العالم، بأقل من 4%[18]. علاوة على ذلك، يتم تصدير أكثر من 70% من النفط الخام المنتج في أفريقيا الى خارج القارة وأفريقيا لديها 3.6% فقط من طاقة تكرير النفط العالمية، مما يشير إلى أن معظم موارد النفط في القارة ليست مستغلة بالكامل على المستوى المحلي وفرص إضافة القيمة والتصنيع المحلي والتجارة المحلية تُفقد على المستوى المحلي. وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي، تصدر أفريقيا أكثر من 45% من إجمالي إنتاجها.

الشكل الخامس: مؤشرات أسعار الطاقة المعدنية (2016 = 100)

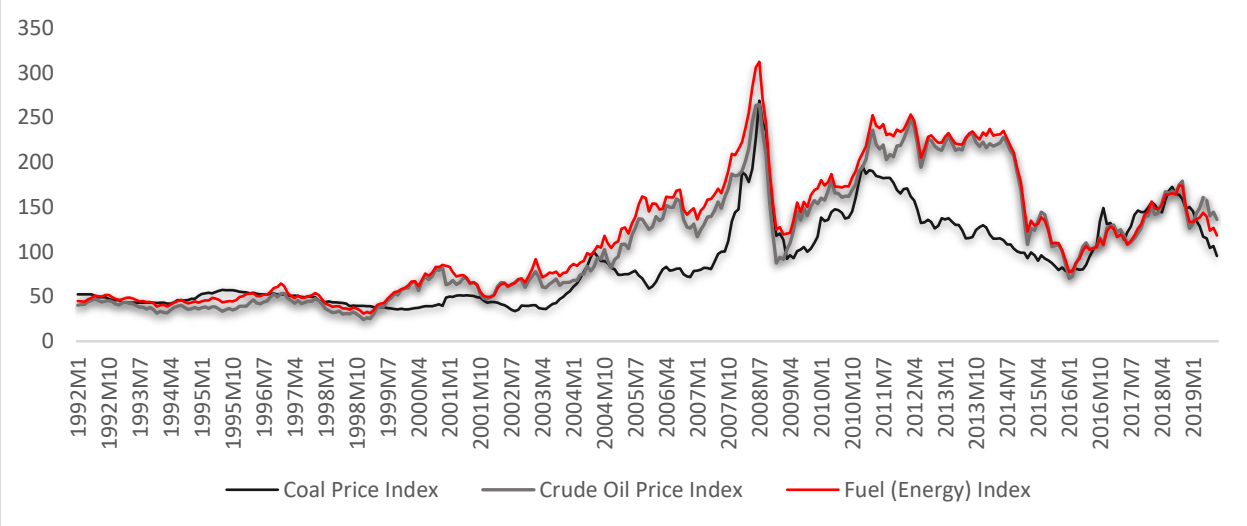

المصدر: حسابات تستند إلى صندوق النقد الدولي. بوابة بيانات السلع (2)

65. هناك غالبية من البلدان الأفريقية مستوردة صافية للطاقة، معرضة بدرجة كبيرة لتقلب أسعار الطاقة، مما يعرض أوضاع موازين مدفوعاتها للخطر، كما هو مبين في الشكل الخامس أعلاه. ويتم إنفاق أكثر من 143 مليار دولار أمريكي سنويا لدعم الطاقة (النفط والغاز والفحم والكهرباء) لحماية المستهلكين في الدول الأفريقية .. فعلى سبيل المثال، تنفق نيجيريا في المتوسط 5 مليارات دولار أمريكي سنويا لدعم الوقود. وهذا يفرض عبئا ماليا ضخما على اقتصادات البلدان الأفريقية ويشكل خطرا هائلا على التنمية الاقتصادية، حيث تستخدم غالبية الحكومات في الغالب الإيرادات الوطنية لدفع تكاليف الدعم. كما أن الكثير من البلدان الأفريقية تدعم الكهرباء، حيث لا تعكس التسعيرة عادة التكلفة.

---

[17] الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. الاستعراض السنوي للطاقة المتجددة والوظائف 2019

[18] شركة البترول البريطانية (بريتيش بتروليوم). الاستعراض الاحصائي للطاقة العالمية لشركة البترول البريطانية (بريتيش بتروليوم) لعام 2018.

66. على الرغم من الإمكانات الهائلة للطاقة، يتسم قطاع الطاقة الأفريقي بانخفاض القدرة والكفاءة في توليد الكهرباء. ويعزى ذلك إلى ارتفاع التكاليف، وامدادات الطاقة غير المستقرة وغير الموثوقة، وانخفاض فرص الحصول على الكهرباء، وعدم كفاية البنية التحتية للطاقة، والافتقار إلى القدرة المؤسسية والفنية على استخدام مواردها الضخمة. وفي الوقت الحالي، يفتقر أكثر من 600 مليون شخص في أفريقيا إلى الكهرباء، في حين يعتمد أكثر من 80% من سكان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على طاقة الكتلة الحيوية في الطهي[19]، ويستخدم معظمهم مواقد تقليدية ذات كفاءة منخفضة للغاية تؤدي إلى آثار خطيرة على الصحة والوفيات. وترافق استغلال موارد الطاقة المعدنية في أفريقيا أيضا مع قضايا بيئية وصحية، والتي حتى في البلدان المتقدمة تهدد الاستقرار السياسي والأمن بالإضافة إلى تفاقم تأثير تغير المناخ وغيره من التلوث المحلي.

67. لا يزال هناك حاليا العديد من العوامل التي تسهم في انخفاض مستويات الاستفادة من سلع الطاقة في أفريقيا. ويشمل ذلك التمويل، وانخفاض مستويات الطلب المحلي، وبالتالي بسبب انخفاض مستويات التكامل الإقليمي، وعدم كفاية السياسات، وضعف الحكم، وانخفاض مستويات القدرة الفنية، وما إلى ذلك. وتعد وفورات الحجم حاسمة لضخ الاستثمار في الوقود الأحفوري، ويرتفع الحد الأدنى من قدرات المنشآت للقابلة للتطبيق. والحد الأدنى لمقياس الكفاءة لمصفاة نفط قابلة للاستمرار هو على الأقل 200000 برميل في اليوم، وهو أكثر من الاستهلاك في معظم الدول الأفريقية[20]. وفقا لذلك، يجب أن تتضمن استراتيجية سلع الطاقة في أفريقيا استراتيجيات فرعية حول التكامل الإقليمي لتحقيق فرص الروابط الأمامية والخلفية.

68. تمثل المستويات المنخفضة للتمويل العام إلى جانب انخفاض مستويات مشاركة القطاع الخاص، أحد أهم التحديات التي تواجه تنمية قطاع الطاقة في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، بلغت احتياجات البنية التحتية للطاقة في أفريقيا حوالي 63 مليار دولار أمريكي اعتبارا من عام 2013، ولكن تم استثمار 8 مليارات دولار فقط في البنية التحتية للطاقة خلال تلك السنة[21] مما يترك فجوة تمويل تبلغ حوالي 55 مليار دولار أمريكي سنويا.

69. يمثل الافتقار إلى أسواق سلع الطاقة أو تشويهها في معظم البلدان الأفريقية عائقا رئيسيا آخر يرتبط ارتباطا مباشرا بالمستويات المنخفضة للبنية التحتية وقضايا القدرة على تحمل التكاليف التي تسببت في انخفاض الطلب على سلع الطاقة. وتتطلب معالجة ونقل سلع الطاقة عادة بنية تحتية متخصصة أو كبيرة، بما في ذلك خطوط الأنابيب ومحطات توليد الطاقة والمصافي وما إلى ذلك، والتي تتطلب أيضا تمويلات ضخمة للبناء. وبالتالي، هناك غياب للأسواق الكبيرة التي ستمكن من تحقيق وفورات الحجم للاستثمارات في قطاع الطاقة. وتؤثر المستويات المنخفضة للتصنيع في القارة أيضا على مستوى العرض والطلب على سلع الطاقة، مما يؤكد الحاجة إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي.

70. هناك أيضا سياسات ومؤسسات غير كافية تعزز صناعات القيمة المضافة وصناعات الموردين لسلع الطاقة في أفريقيا. وأينما توجد مثل هذه السياسات والمؤسسات، يكون هناك ضعف في تنفيذ السياسات واللوائح، مما يؤدي إلى أسواق غير منسقة وإنتاج غير فعال يعوق القيمة المضافة وتنمية الموردين لسلع الطاقة. وعلى سبيل المثال، لا تزال دول مثل نيجيريا تكافح من أجل إنهاء حرق الغاز.

---

[19] الوكالة الدولية للطاقة. توقعات الطاقة العالمية 2017

[20] تبلغ طاقة مصفاة ريلاينس جامناجار في الهند 1.24 مليون برميل يوميا.

[21] الفريق المعني بتقدم أفريقيا. التقرير المرحلي لأفريقيا 2015.

71. يتأثر تطور قطاع الطاقة الأفريقي تأثرا شديدا أيضا بالمستويات المنخفضة للقدرات والمهارات الفنية لبناء وصيانة البنية التحتية التي ستمكن من تجهيز وتوريد سلع الطاقة بصورة فعالة. وفي الوقت الحالي، تعمل أفريقيا على تكرير ومعالجة جزء صغير من سلع الطاقة التي تنتجها، ويعزى ذلك جزئيا إلى عدم كفاية القدرة على المهارات. ويعيق عدم وجود أطر واستراتيجيات لتشجيع الابتكار التكنولوجي ونقله، استيعاب التكنولوجيا واستخدامها في هذا القطاع.

72. يشكل سوء الإدارة عقبة رئيسية أمام تنمية قطاع الطاقة في أفريقيا. وعلى مر السنين، أدت النزاعات والفساد والبيروقراطية وما إلى ذلك إلى سوء إدارة موارد الطاقة في أفريقيا. وفي معظم الأحيان في البلدان الغنية بالموارد، تم منح الامتيازات المشكوك فيها وحقوق الاستكشاف للشركات دون النظر بشكل صحيح في كيفية قيام هذه الدول بزيادة فوائد هذه الموارد إلى الحد الأقصى.

73. في معظم الأحيان، لا توجد معلومات متاحة عن الفرص والأسواق المحتملة في قطاع الطاقة لصانعي السياسات والمؤسسات وأصحاب المصلحة الآخرين، وخاصة القطاع الخاص المحلي. ولا توجد أيضا قواعد بيانات وأنظمة معلومات متماسكة على مستويات مختلفة، والذي من شأنه أن يتيح تتبع التجارة والأسواق. وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض مستويات استجابة السياسات والاستراتيجيات في قطاع الطاقة.

74. على الرغم من التحديات، فإن الاحتياطيات الضخمة وتنوع موارد الطاقة في القارة يوفران لأفريقيا فرصا كبيرة لتحسين الوصول إلى الطاقة، وتسريع النمو الاقتصادي والتصنيع، والحد من الفقر وتحقيق أقصى قدر من الأرباح من سلع الطاقة من خلال إضافة القيمة وتنويعها. ويوفر قطاع الطاقة الفرص لتوفير الكهرباء لأكثر من 600 مليون شخص متروكين حتى الآن دون الحصول عليها (أكثر من 55 % من سكان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). ومع معدل نمو سنوي يبلغ حوالي 6 % في الطلب على الطاقة بالقارة[22]، فإن الطلب على سلع وخدمات الطاقة يوفر فرصا لتطوير جميع أنواع أنظمة الطاقة، بما في ذلك تلك التي تستخدم الوقود الأحفوري والطاقة المتجددة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.

75. بالإضافة إلى ذلك، توفر موارد الطاقة الضخمة في القارة فرصا كبيرة لتعزيز التجارة والتكامل الإقليميين بين الدول الأعضاء (4). علاوة على ذلك، يتم توزيع موارد الطاقة بشكل غير متساو، مما يخلق الحاجة إلى التجارة عبر البلدان والمناطق (4). وعلى سبيل المثال، تتركز معظم احتياطيات النفط في شمال وغرب أفريقيا. وقد يخلق ذلك الحاجة لتزويد المناطق الأخرى بالنفط والغاز من خلال البنية التحتية للطاقة الإقليمية، وبالتالي تسهيل إنشاء وتوسيع السوق بالإضافة إلى التكامل الإقليمي. وحاليا، لا توجد تجارة بين الدول الأفريقية من حيث المنتجات البترولية. وفي عام 2018، حصلت أفريقيا على نفط خام بقيمة 9 مليارات دولار من أفريقيا و 10.4 مليار دولار من خارج أفريقيا (حوالي 50%)، وفي نفس العام حصلت على منتجات بترولية (الوقود السائل بشكل أساسي) بقيمة 6.7 مليارات من أفريقيا واستوردت بقيمة 39.5 مليار دولار من خارج أفريقيا (فقط 14.5 %).

76. ينطوي استغلال موارد الطاقة ونقلها والاتجار بها واستخدامها على إمكانية توفير فرص عمل كبيرة عبر سلاسل القيمة الكاملة، بالإضافة إلى توفير المدخلات اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية في

[22] برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. دراسة الطلب على السوق لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا

القطاعات الأخرى. وفي آسيا، على سبيل المثال، أنشأت الطاقة المتجددة ما بين 6 و 7 ملايين وظيفة. وهذا يوفر لأفريقيا الفرصة لتكرار الدروس المستفادة في مناطق العالم الأخرى.

77. يبدو أن تطوير نظام قوي للطاقة في القارة سيتطلب وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات متماسكة ومتسقة ومواتية في قطاع الطاقة. ويبدو أن هناك حاجة أيضا إلى وضع أهداف واضحة وقابلة للتحقيق في هذا القطاع، وعلى سبيل المثال نسبة سلع الطاقة التي ينبغي معالجتها داخل أفريقيا وأهداف المحتوى المحلي لقطاع الطاقة، بالإضافة إلى مبادئ توجيهية واضحة بشأن تجارة سلع الطاقة، على كل من المستويين الدولي والمحلي.

78. ستواصل أفريقيا الاضطلاع بدور هام في أسواق الطاقة العالمية حيث يجري باستمرار اكتشاف المزيد من الموارد، لا سيما موارد النفط والغاز. كما ستظل سلع الطاقة أساسية في النمو الاقتصادي وإيرادات الكثير من البلدان الأفريقية. ومع ذلك، لا تزال أفريقيا، قارة ذات أدنى مستوى من التصنيع على الرغم من الموارد الضخمة الموجودة فيها. كما أدى تقلب أسعار سلع الطاقة، وخاصة أسعار النفط والغاز، والصراعات الاجتماعية والسياسية، وسوء الإدارة إلى انخفاض كبير في مكاسب إيرادات الصادرات في معظم البلدان بموارد الوقود الأحفوري. وبالتالي، من أجل تقليل اعتمادها على السلع "الخام"، هناك حاجة لهذه البلدان لتنويع قواعد إيراداتها، من خلال القيمة المضافة لسلع الطاقة، وتطوير المدخلات (المحتوى المحلي) والتنويع القطاعي. ويحظى تطوير البنية التحتية وأنظمة الطاقة الذي سيمكِّن من إنشاء أسواق داخل أفريقيا، فضلا عن تشجيع التصنيع، بأهمية حاسمة إذا أُريد لأفريقيا أن تستفيد من مواردها الكبيرة من الطاقة وتعظيم مكاسبها.

الفصل الثالث: الاستراتيجية

79. يعرض هذا الفصل التوجه الاستراتيجي (أي بيانات الرؤية والرسالة) والدعائم والقضايا والأهداف والإجراءات التي تحدد كيف يمكن لأفريقيا الاستفادة من سلعها الأساسية لدفع التصنيع المستدام والتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي والتنمية.

بيان الرؤية

80. "تسهم السلع الأساسية في أفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية، يقودها مواطنوها وتمثل قوة دينامية في الساحة الدولية"[23].

بيان المهمة

81. "الاستخدام الأمثل للسلع الأفريقية لدفع القيمة المضافة والتصنيع والتجارة المستدامين من أجل التنمية التحويلية والشاملة".

[23] "الرؤية الأفريقية للتعدين: "الاستغلال الشفاف والمنصف والأمثل للموارد المعدنية لدعم النمو المستدام واسع النطاق والتنمية الاجتماعية الاقتصادية

الدعائم الاستراتيجية

(1) تشمل الدعامة الأولى **أسواق السلع والتسعير** وتعالج القضايا الاستراتيجية التالية: الأسواق المالية وأسواق رأس المال، والبيئة التنافسية، وبورصات السلع وتقلبات الأسعار، وقوة المنتجات.

(2) تدور الدعامة الثانية حول **الروابط والتنويع**، مع التركيز على الإدارة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية، وتطوير البنية التحتية، وتطوير نظم البنية التحتية عالية الجودة.

(3) تتعامل الدعامة الثالثة مع **الإدارة** وتوفير بيئة مواتية، مع مراعاة السياسة القانونية والتنظيمية وكذلك قضايا حقوق الإنسان.

(4) تركز الدعامة الرابعة على **تنمية المهارات والبحث والتطوير** مع التركيز على العمالة الماهرة، وريادة الأعمال والتكنولوجيا والابتكار.

82. يصور الرسم التوضيحي التالي العلاقات بين بيانات الرؤية والرسالة، والدعائم الاستراتيجية والنتائج المتوقعة.

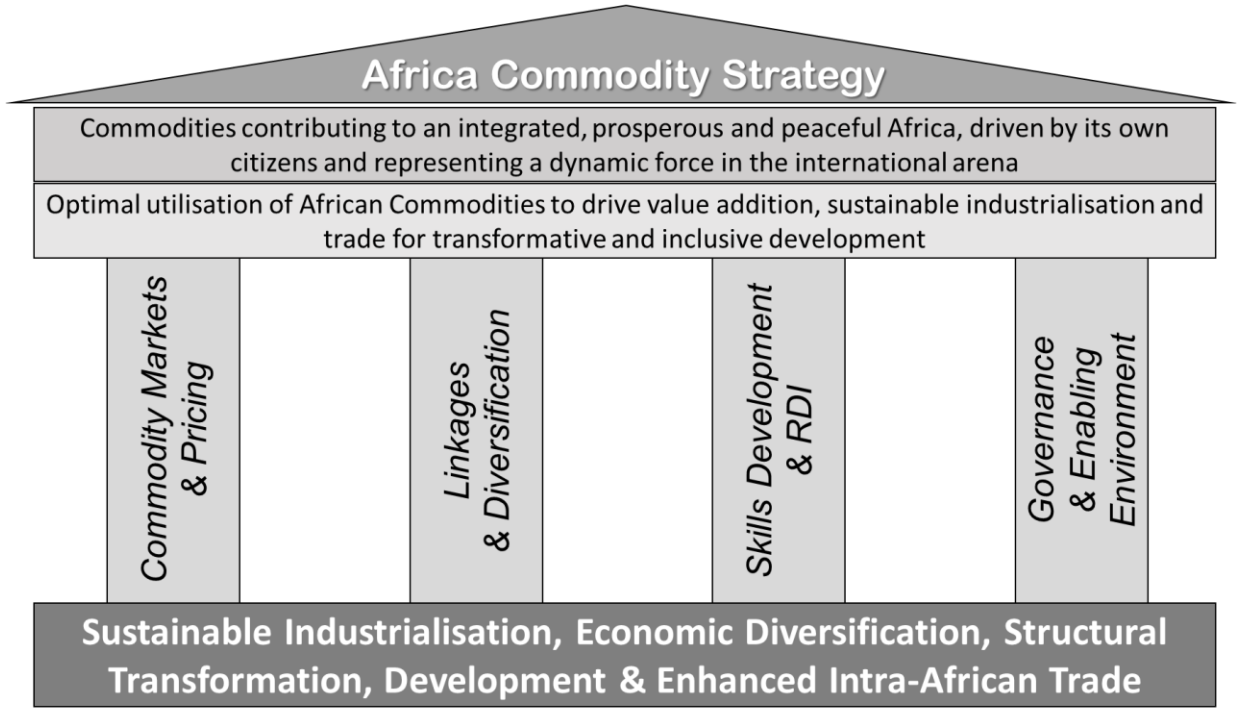

الدعامة الأولى: أسواق السلع والتسعير

83. تعتمد أفريقيا اعتمادا كبيرا على السلع بالنسبة لإيرادات التصدير وإيرادات الدولة وفرص العمل وسبل العيش. فهي متحمل لفروق الأسعار في أسواق[24] السلع الدولية التي تتميز بأسعار متقلبة للغاية. ويؤثر عدم استقرار إيرادات صادرات البلدان الأفريقية على قدرة القارة على تخطيط وتنفيذ مشاريعها الإنمائية.

84. تحتاج أفريقيا إلى أسواق سلع تم هيكلتها توفر منصة تمكن الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة من المشاركة في المعاملات السلعية التي تتم من خلال القنوات الرسمية بتخفيض تكاليف المعاملات وزيادة الشفافية، وتسترشد في الوقت نفسه بالقواعد واللوائح الأفريقية المناسبة. وهذا يتضمن الأسواق التي يشارك فيها المنتجون والبيوت التجارية والمؤسسات المالية ويقترحون الأدوات المالية التي تلبي الاحتياجات المحددة للبلدان الأفريقية، بما في ذلك الحاجة إلى إدارة تخفيف المخاطر. وهذا سيساعد المواطنين الأفريقيين على تحقيق أقصى استفادة من سلعهم.

85. فيما يلي القضايا الاستراتيجية الرئيسية المحددة في اطار الدعامة الأولى:

(1) الأسواق المالية وأسواق رأس المال

(2) بيئة مواتية

(3) أسواق السلع التي تم هيكلتها

(4) تقلب الأسعار

(5) قوة المنتجين

المسألة الاستراتيجي الأولى - الأسواق المالية وأسواق رأس المال

86. تُستخدم الأسواق المالية وأسواق رأس المال عموما في الاستثمار والتمويل والتأمين (مثل ضمان الصادرات) والإنتاج. ولسوء الحظ، تقع أفريقيا على مفترق طرق حيث تواجه تحديات بسبب الأسواق المالية وأسواق رؤوس الأموال الوطنية والإقليمية المتخلفة النمو، وكذلك المخاطر العالية المرتبطة بمزاولة الأعمال التجارية.

ألف. الأهداف الاستراتيجية:

(1) تطوير الأسواق المالية وأسواق رؤوس الأموال الأفريقية الفعالة والتنافسية.
(2) تطوير بنك تنمية صناعية أفريقي يتمتع برأس مال جيد وصناديق رؤوس الأموال الاستثمارية.
(3) تقليل المخاطر المرتبطة بمزاولة الأعمال التجارية.

باء. الإجراءات الاستراتيجية:

(1) وضع سياسات داعمة ومواءمة الأطر التنظيمية واتخاذ الإجراءات اللازمة الأخرى على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية للأسواق المالية وأسواق رأس المال الفعالة والتنافسية.
(2) السماح بحرية الحركة لرأس المال في جميع أنحاء القارة.
(3) انشاء البنك الأفريقي للتنمية الصناعية وصناديق رؤوس الأموال الاستثمارية.

---

[24] باستثناء الماس (اتحاد شركة تجارة الماس) وإلى حد ما، النفط (منظمة أوبك)

(4) تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في بناء الهياكل الأساسية المالية وأسواق رأس المال المطلوبة.
(5) تسهيل مزاولة الأعمال وتخفيف المخاطر المالية.
(6) إنشاء أو تعزيز مؤسسات التمويل الإنمائي التي تركز تنمية سلسلة قيمة السلع

المسألة الاستراتيجية الثانية - البيئة المواتية

87. يدور الشاغل الرئيسي حول الحاجة إلى وضع سياسات وقوانين وإضفاء الطابع المؤسسي عليها وتهيئة بيئة من شأنها أن تيسر الممارسات العادلة والتنافسية. بروتوكول المنافسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والسياسات والبروتوكولات والأطر، إلى جانب الاتحاد الجمركي القاري المتصور مع تعريفة خارجية مشتركة، فرصة لأفريقيا لإقامة بيئة تنافسية متكاملة من أجل نمو واستدامة قطاع السلع الأساسية، فضلا عن الحماية من المنافسة[25] غير العادلة.

ألف. الهدف الاستراتيجي:

88. تهيئة بيئة أفريقية مواتية من خلال سياسة وقانون المنافسة للدول الأعضاء، والحماية من المنافسة غير العادلة من خلال التعريفات الجمركية المناسبة على الواردات، والاستفادة من أفضل الممارسات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

باء. العمل الاستراتيجي:

89. إنشاء سياسة وطنية وإقليمية للمنافسة ومؤسسات قانونية تتماشى مع إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، إلى جانب تعريفة جمركية خارجية مشتركة لأفريقيا لمعالجة دعم السلع والإغراق.

المسألة الاستراتيجية الثالثة - أسواق السلع التي تم هيكلتها:

90. تتمتع بورصات السلع بالقدرة على تقديم الأدوات والحلول التي تخلق الشفافية والسيولة في السوق، وتخفف من المخاطر (مثل أهمية اكتشاف الأسعار وتقليل تقلب الأسعار)، وتحفيز الروابط السوقية، وفتح التمويل التجاري ومعلومات السوق، وكذلك تحديد إجراءات ومعايير التداول التي تسهل التجارة. ويمكنهم أيضا زيادة المدخرات، والحد من انعدام الأمن الغذائي والسماح بزيادة الديمقراطية في الاقتصاد.

91. ومع ذلك، فإن الأمر يتطلب بعض الوقت والجهد لزيادة المشاركة وتطوير النظم التنظيمية المطلوبة اللازمة لاكتساب الثقة وحماية الجهات الفاعلة. بالإضافة إلى ذلك، يجب تطوير الأدوات التجارية والمالية المطلوبة إلى جانب فهم قابلية التلف للسلع الزراعية. ومن المطلوب وجود نهج للأنظمة الإقليمية، حيث يمكن، على سبيل المثال، التحقق من المستودع إلكترونيا لزيادة الثقة في أن السلع متوفرة بالفعل. وتعد بورصات السلع أماكن للتجارة الزراعية أو المعدنية أو الطاقة، ولكن ليسوا جميعا دائما، في مكان واحد. وتميل البورصات إلى التخصص في واحدة من المجموعات السلعية الثلاث وليس توزيع عملها على العديد من أنظمة السلع في البداية. وهذا يسمح لمزيد من التخصص والأداء بشكل أفضل.

92. بورصات السلع الأساسية الناجحة في أفريقيا قليلة ومتباعدة بعد أن فشلت عموما في بناء الثقة بين المنتجين والبائعين والمشترين ومديري بورصات السلع. ولا توجد تبادلات أفريقية للمعادن/الفلزات تعمل

[25] تحديث البيانات حسب الاقتضاء وقت اعتماد وثيقة الاستراتيجية (تقدم جنوب أفريقيا الصيغة)

بشكل جيد، بالرغم من إنتاجها الكبير من المعادن. والاستثناءات البارزة للسلع الزراعية هي بورصة جنوب أفريقيا للعقود الآجلة في جنوب أفريقيا وبورصة السلع الإثيوبية. وتطلبت الأخيرة إدارة قوية ومخصصة، بالاقتران مع استثمارات كبيرة في رأس المال وحلول تكنولوجية مبتكرة وشاملة لربط جميع الأطراف الفاعلة بفعالية (أي المنتجون ومتعهدو المستودعات والتجار والوسطاء والمقدمون المستقلون لخدمات المقاصة لتبادل المعلومات والتفتيش). وبالتالي فإن أساس نجاح بورصة السلع الأساسية هو الثقة والائتمان بها، الأمر الذي يستغرق بعض الوقت لبناء والاعتراف بها في جميع أنحاء البلاد أو المنطقة. وبالتالي، سيكون من الأفضل التوسع في بورصات السلع الأساسية الأفريقية العاملة حاليا لخدمة المنطقة الأوسع (المجموعات الاقتصادية الاقليمية) من المستودعات المعتمدة، وبناء بورصات سلع أساسية جديدة في المناطق التي تفتقر إليها (مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا).

93. من المهم بالنسبة للحكومات تهيئة بيئة يسهل فيها تحديد الأسعار والاتفاق عليها، حيث لا تتذبذب الأسعار بشكل كبير، بحيث تعكس بشكل صحيح وفرة الموارد أو ندرتها، ويتلقى كل من منتجي السلع الأساسية وبائعيها حصة أكثر عدالة ومضمونة في السعر، مما يعكس قيمتها الحقيقية.

ألف. الأهداف الاستراتيجية:

(1) بورصات السلع الأساسية الجيدة الأداء وذات السمعة الطيبة في جميع المناطق الأفريقية الرئيسية، التي تغطي جميع الفئات السلعية الرئيسية (الزراعة والمعادن/ الفلزات وناقلات الطاقة).
(2) اعتماد أحدث التكنولوجيات والممارسات لتجارة السلع وتحديد بيانات السوق وتوافرها.
(3) وضع تعريفات جمركية خارجية مشتركة إقليمية قابلة للاستمرار وقدرة على التطبيق الفعال، من أجل مكافحة المنافسة غير العادلة، لا سيما تلك الناجمة عن دعم إنتاج السلع الأساسية في البلدان المتقدمة.
(4) تحسين أرباح منتجي السلع والاقتصاديين الأفريقيين، من خلال التخطيط طويل الأجل والتعاقد في المستقبل كوسيلة لتحقيق الاستقرار وتأمين الطلبات وتعزيز السلوك الجيد في السوق.
(5) زيادة تداول السلع داخل المنطقة من حيث الحجم والقيمة، وزيادة أرباح المنتجين، واستقرار أكبر في الأسعار لكل من البائعين والمشترين.
(6) تشجيع أسواق السلع الرقمية على إزالة أنظمة "المزايدة العلنية"، وبالتالي زيادة الشفافية وزيادة الوصول إلى المزيد من الجهات الفاعلة.

الإجراءات الاستراتيجية:

(1) التحقيق في إضفاء الطابع الإقليمي على بورصات السلع الأساسية الأفريقية جيدة الأداء وذات السمعة الطيبة التي يمكن أن تخدم المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأوسع نطاقا التابعة لها.
(2) تحديد المواقع المناسبة لإقامة بورصات للسلع الأساسية إقليمية جيدة الأداء في المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي ليس لديها بالفعل بورصات للسلع الأساسية حسنة السمعة أو التي ليس لديها تداول في بورصات للسلع لجميع المجموعات السلعية الرئيسية.
(3) تعزيز مؤسسات بحوث السوق التي تعمل في أسواق السلع وتطوير الروابط الى بورصات السلع الأساسية القائمة (استكشاف الصلات الممكنة إلى البورصات مثل بورصة السلع الإثيوبية أو بورصة جنوب أفريقيا للعقود الآجلة كوسيلة أسرع، لإظهار عمليات بيع متزايدة وأكثر إنصافا في الأسواق المفتوحة، مع تقليل التكاليف).
(4) تنظيم حملات إقليمية لتعبئة أصحاب المصلحة والموارد، وزيادة الوعي ببورصات السلع الأساسية في أفريقيا بالممارسات التجارية.

(5) توفير الحوافز للقطاع الخاص لبناء أو تعزيز البنية التحتية الصلبة واللينة اللازمة لإنشاء بورصات السلع الأساسية التي تربط بين البائعين والمشترين بشفافية وبشكل أسرع.
(6) شراء التكنولوجيا المناسبة وإجراء التدريبات ذات الصلة لاستخدامها عند الحاجة.
(7) العمل مع البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير وبنوك الاستيراد والتصدير الأخرى لتطوير أدوات تمويل للتجارة البينية الأفريقية في السلع الأساسية من خلال بورصات السلع الأفريقية الجيدة الأداء والموثوقة.
(8) تعزيز جمعيات منتجي السلع

المسألة الاستراتيجية الرابعة - التسعير وتقلبات الأسعار:

94. تشمل الشواغل الرئيسية سوء التسعير التجاري، وتقلب الأسعار، وتراجع اتجاهات أسعار السلع الأساسية. ولمعالجة هذه المشكلة، يجب على البلدان الأفريقية النظر في إنشاء وتعزيز آليات لتوقع والحد من آثار الأزمة وتقلب الأسعار.

ألف. الأهداف الاستراتيجية:

(1) إنشاء آليات لتوقع وتخفيف تأثير تقلب الأسعار.
(2) القضاء على سوء التسعير التجاري وتسعير التحويل غير القانوني.

باء. الإجراءات الاستراتيجية:

(1) تسهيل اعتماد أدوات إدارة المخاطر، مثل تقنيات التحوط.
(2) إنشاء صناديق الثروة السيادية عند الاقتضاء، لتحسين دورات انكماش أسعار السلع الأساسية (صناديق الاستقرار)، وضمان إدارتها المناسبة على أساس أفضل الممارسات على المستوى العالمي.
(3) ج) تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية والقارية ذات الصلة التي تشرف على أسعار التحويل غير القانونية.
(4) عند الاقتضاء، العمل مع إطار العمل الشامل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ مجموعة العشرين على تآكل القاعدة[26] وتحول الأرباح للحد من سوء التسعير التجاري[27].
(5) تعزيز قدرة المؤسسات المسؤولة عن التجارة الدولية، مثل سلطات الجمارك والضرائب ومراجعة الحسابات، بحيث تكون قادرة على منع تسعير التحويل.
(6) تعزيز برامج شبكة الأمان التي تقلل من آثار تقلب الأسعار على الاقتصاد والأشخاص الضعفاء.
(7) تشجيع استخدام تطبيقات تداول السلع وإدارة المخاطر.

---

[26] تآكل القاعدة وتحويل الأرباح :تآكل القاعدة وتحويل الأرباح (أكثر من 130 دولة تتعاون في هذا المجال، ووقعت أكثر من 85 دولة على الآلية المتعددة الأطراف بشأن تآكل القاعدة وتحويل الأرباح)

[27] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ الاطار الشامل لمجموعة العشرين بشأن تآكل القاعدة وتحول الأرباح

المسألة الاستراتيجية الخامسة ـ قوة منتجي السلع الأساسية:

95. يمكن أن يكون إنتاج السلع الأفريقية وإمكاناتها كبيرة في بعض الحالات بما يكفي للتأثير على الأسعار والاستثمار في أفريقيا على طول سلاسل[28] القيمة الخاصة بها. وبالنسبة للماس، استخدمت الدول الأفريقية بالفعل قوتها الإنتاجية لتثبيت الأسعار وضمان الاستثمار في سلسلة القيمة (من خلال نظام "رؤى" شركة تجارة الماس[29])

96. هناك العديد من السلع الأساسية الأخرى التي يمكن أن تتمتع فيها أفريقيا بقدرة محتملة للمنتجين من خلال التسويق المنسق، مثل البلاتين (وغيرها من معادن المجموعة البلاتينية[30])، والكوبالت، والكروم، والمنجنيز، والكاكاو، والفانيليا، والقلقاس، والذرة الرفيعة، والكاجو، وجوز الكولا وغيرها.

97. تدعو رؤية التعدين الإقليمية للجنوب الأفريقي إلى وضع استراتيجية لتحقيق القدرة الإقليمية المحتملة للمنتجين (القسم 7.2.11.، صفحة 56). ومع ذلك، سيكون هذا أكثر قابلية للتطبيق على المستوى القاري، مع حصة عالمية أكبر من الإنتاج والإنتاج[31] المحتمل.

ألف. الأهداف الاستراتيجية:

(1) تحديد السلع الأفريقية التي يمكن أن يكون لها القدرة المحتملة للمنتجين من أجل استقرار الأسعار وبناء سلاسل قيمة السلع الأساسية.
(2) تكوين أنظمة التسويق التعاوني لتحقيق قوة المنتجين، أينما كان ذلك قابلا للتطبيق.
(3) إنشاء أنظمة سوق مشتركة للسلع المختارة للتخفيف من تقلبات الأسعار وتطوير سلاسل قيمها السلعية.

باء. الإجراءات الاستراتيجية:

(1) تسهيل إجراء تحليل للسلع الأفريقية التي قد يكون لها طاقة محتملة للمنتجين من خلال حصة كبيرة من الإنتاج العالمي و / أو الموارد، وعدم مرونة الطلب النسبي وعدم مرونة العرض النسبي.
(2) دعم تكوين أنظمة تسويق مشتركة قابلة للتطبيق للسلع المختارة لتحقيق قوة للمنتجين، بما في ذلك تمويل المخزونات، لموازنة العرض/ الطلب، والتوزيع العادل للاستثمارات في سلسلة القيمة (الروابط الخلفية والأمامية).
(3) إنشاء هيئات تسويق لسلع المنتجين، ربما مع المنتجين غير الأفريقيين، لتحقيق الاستقرار في الأسعار وزيادة استثمارات سلسلة القيمة.
(4) تطوير أنظمة الرقابة لضمان الإدارة السليمة لهيئات تسويق السلع، بناءً على أفضل الممارسات على المستوى العالمي.

الدعامة الثانية: الروابط والتنويع

98. يتطلب تحقيق التنمية الصناعية وتعزيز التجارة وضمان الأمن الغذائي في الاقتصادات المصدرة للسلع الأساسية، وجود روابط فعالة داخل وخارج إنتاج السلع الأساسية وكذلك تنويع الاقتصادات ذات الصلة.

---

[28] تتضمن الرؤية الإقليمية الجديدة للتعدين للجنوب الأفريقي أيضا استراتيجية تتعلق بتحقيق الطاقة الإنتاجية المحتملة (القسم 7.2.11. سلاسل القيمة الإقليمية المحتملة لطاقة المنتجين، صفحة 56).(18)

[29] شركة تجارة الماس: شركة تجارة الماس (شركة دي بيرس للمناجم بالشراكة مع الدول المنتجة الأفريقية)

[30] :معادن المجموعة البلاتينية

[31] " الإنتاج المحتمل" للسلع المعدنية: حصة الموارد / الاحتياطيات والسلع الزراعية: حصة المناطق المناخية المناسبة

99. يستلزم تعزيز الروابط في قطاع السلع الأساسية النظر في الروابط الخلفية (موردو المدخلات / الأسواق) والروابط الأمامية (معالجات السلع الأساسية)، وكذلك الروابط الأفقية والشاملة لعدة قطاعات. وهذا يمثل سبلا مهمة وجذابة للتنمية الصناعية. كما أن إقامة روابط في قطاع السلع الأساسية سيعزز التنويع الاقتصادي.

100. يتعلق التنويع في الاقتصادات المنتجة للسلع الأساسية بتطوير منتجات جديدة في سلاسل القيمة الحالية، وتطوير سلاسل قيمة جديدة وروابط بين السلع الأساسية والتصنيع والنمو الاقتصادي. ويستلزم ذلك أيضا تطوير "الروابط الجانبية" خارج الروابط الأمامية والخلفية التي تشتمل على منتجات لقطاعات أخرى تتجاوز سلاسل القيمة السلعية. ويرد في الشكل السادس أدناه تمثيل بالرسم التوضيحي لروابط سلسلة القيمة للسلع المعدنية، من الرؤية الأفريقية للتعدين التابعة للاتحاد الأفريقي ورؤية التعدين الإقليمية للجنوب الأفريقي في الشكل السادس أدناه. وستكون روابط سلسلة قيمة السلع الزراعية متشابهة للغاية.

الشكل السادس: روابط السلع المعدنية

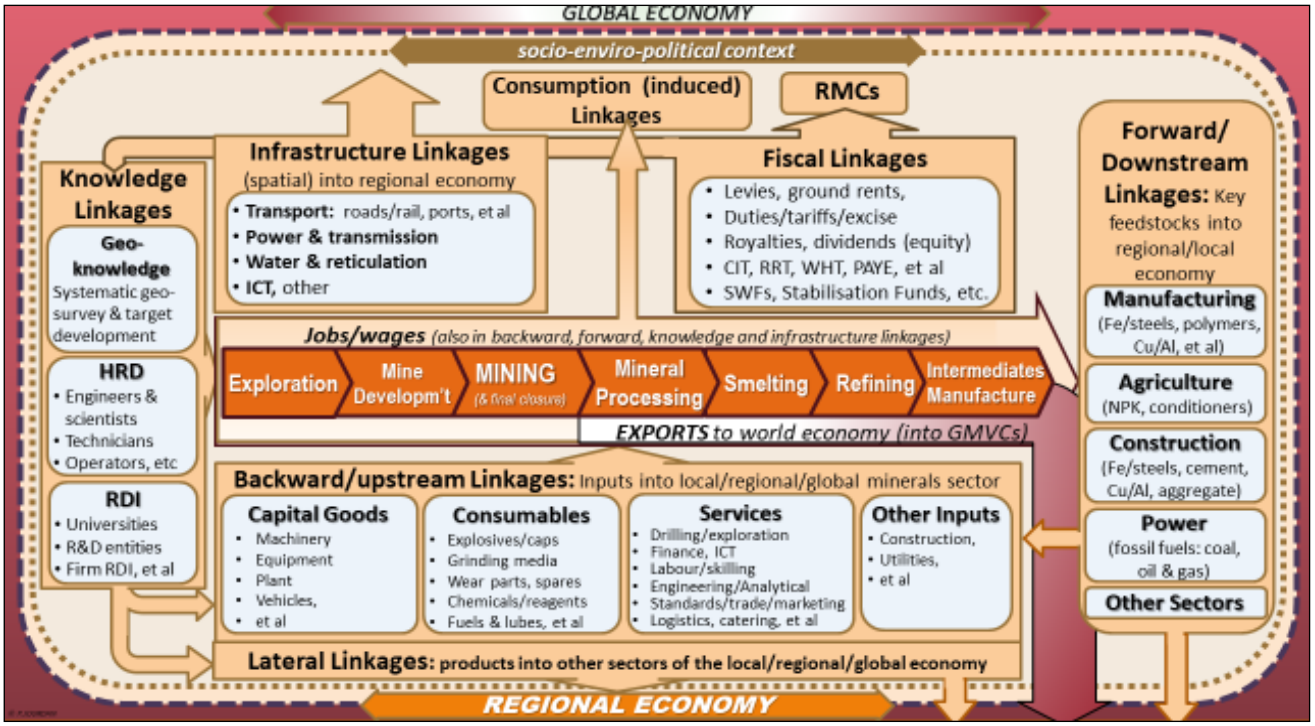

المصدر: مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي. تطوير رؤية إقليمية للتعدين لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي. جابورون: مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، 2019.

101. يتطلب تعزيز الروابط وتنويع قطاع السلع الأساسية النظر في قضايا استراتيجية مثل الاستخدام والإدارة المستدامين للهبات الوافرة من الموارد الطبيعية، وإضافة القيمة ودمج سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية في سلاسل القيمة القارية، بالإضافة إلى السوق العالمية، وكذلك إنشاء بنية تحتية قوية، بما في ذلك نظم البنية التحتية الجيدة النوعية، لضمان القدرة التنافسية الشاملة لاقتصاداتنا ومناطقنا.

102. ترد القضايا الاستراتيجية الرئيسية المحددة في الدعامة الثانية على النحو التالي:

(1) الإدارة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية
(2) تطوير سلسلة القيمة الإقليمية

(3)تطوير البنية التحتية
(4)تطوير نظم البنية التحتية الجيدة النوعية.

المسألة الاستراتيجية الأولى - الإدارة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية

الهدف الاستراتيجي:
(1)ضمان النمو المطرد والشامل من خلال الإدارة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.
(2)تعظيم فرص روابط سلسلة القيمة للسلع الأساسية، تمشيا مع الرؤية الأفريقية للتعدين

الإجراءات الاستراتيجية:
(1)وضع ومواءمة سياسات وأنظمة قطاع السلع الأساسية التي تحكم الإدارة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والتي ينبغي أن تتوافق مع الأطر والصكوك/ الأدوات القارية والعالمية مع محتوى محلي وإقليمي قوي وأبعاد شمولية.
(2)تمكين الوكالات التنظيمية على مختلف المستويات باستخدام الأدوات والنظم المناسبة للتنفيذ الفعال للسياسات واللوائح الخاصة بقطاع معين.
(3)بناء قدرات أصحاب المصلحة المعنيين على جميع المستويات من خلال إقامة روابط جديدة و / أو تعزيز الروابط مع مراكز التميز الإقليمية والوطنية القائمة.
(4)تطوير منصات لنشر وتبادل سياسات معلومات السوق وأفضل الممارسات بشأن الإدارة والاستخدام المستدام لجميع الموارد الطبيعية لجميع أصحاب المصلحة.
(5)تشجيع استخدام تطبيقات إدارة السلع الرقمية.

المسألة الاستراتيجية الثانية - تطوير سلسلة القيمة

ألف. الهدف الاستراتيجي:
تعزيز سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية التنافسية والشاملة والمسؤولة لتحقيق أقصى قدر من فرص الربط وزيادة الاندماج في الأسواق المحلية والإقليمية والقارية، وكذلك الأسواق العالمية.

باء. الإجراءات الاستراتيجية:
(1)وضع استراتيجيات إقليمية للسلع الأساسية على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية لكل من سلاسل القيمة للسلع الزراعية وسلاسل قيمة السلع المعدنية.
(2)تطوير الأطر التنظيمية الوطنية والإقليمية لسلسلة القيمة للسلع الأساسية، والتي تعترف بالمحتوى الإقليمي والمحلي، بما يتماشى مع المبادرات القارية الحالية (البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، وتسريع التنمية الصناعية لأفريقيا، والرؤية الأفريقية للتعدين، وما إلى ذلك)، والتي تستفيد من الفرص التي أوجدتها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بناء على المزايا النسبية للبلدان والمناطق.
(3)إعطاء الأولوية لتطوير سلاسل القيمة للسلع الأساسية لتوفير المواد الأساسية للنمو والتنمية في أفريقيا والتجارة داخل أفريقيا، عبر المواد الوسيطة الموجهة للأسواق خارج أفريقيا.

(4) إنشاء و/ أو تعزيز المناطق الاقتصادية الخاصة المتكاملة الحالية (بما في ذلك المجمعات الصناعية والزراعية ومناطق ترويج الصادرات والحاضنات القائمة على الابتكار والمجمعات التكنولوجية) على الصعيدين الوطني والإقليمي، مع التركيز على تطوير سلسلة قيمة السلع الأساسية.
(5) إنشاء وتشجيع وتعزيز الأطر والمشاريع لتعزيز سلاسل القيمة للسلع الأساسية عبر الحدود، من خلال الحوافز وإزالة الحواجز التعريفية والحواجز غير التعريفية.
(6) تسهيل تطوير التصنيع المحلي، من خلال توفير حزم الحوافز المستهدفة (المالية، واللوائح، وخدمات تطوير الأعمال، وما إلى ذلك) لدعم تطوير سلسلة القيمة للسلع الأساسية.
(7) إنشاء منصات للمشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص (منتجو السلع الأساسية وموردو المدخلات والمعالجات) وكيانات الدول وأصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ رؤية وسياسة واستراتيجية مشتركة. وكذلك تأمين الموارد لدعم تطوير الروابط السلعية.
(8) اعتماد الأدوات والصكوك الرقمية لتحسين سلاسل القيمة لسلع التنمية.

المسألة الاستراتيجية الثالثة ـ تطوير البنية التحتية المرنة

ألف. الهدف الاستراتيجي:

تحسين أداء سلاسل القيمة للسلع الأساسية من خلال تطوير البنية التحتية المطلوبة المستدامة والمتكاملة وتحسين الوصول إلى البنية التحتية.

باء. الإجراءات الاستراتيجية:

أ) تخطيط وتصميم وتنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية المرنة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية لتسهيل التجارة والقيمة المضافة والصناعات الموردة، على طول سلاسل القيمة للسلع الأساسية، من خلال آليات التمويل المبتكرة، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وصناديق رأس المال الاستثمارية.

ب) إعطاء الأولوية لتطوير المكونات الوطنية لمشاريع البنية التحتية عبر الحدود، بما في ذلك المبادرات الإقليمية القائمة.

ج) تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في جذب الاستثمار في تطوير البنية التحتية المستدامة لتيسير زيادة اثراء السلع وتطوير سلسلة القيمة الإقليمية، بما يتماشى مع أهداف اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

د) منح البلدان أو الشركات إمكانية الوصول إلى السلع للاستفادة من التمويل المناسب للبنية التحتية، مع مراعاة الحاجة إلى التقييم السليم للموارد.

ه) الاستفادة من ريع الموارد، لا سيما من استخراج السلع المعدنية، لإنشاء بنية تحتية مكونة للاستخدام من قبل القطاعات الأخرى.

و) بناء وتعزيز المؤسسات التي توفر البنية التحتية المتكاملة غير المادية من أجل تبسيط وجعل الإطار التنظيمي أيسر استخداما.

ز) تعزيز الروابط مع مبادرات التكامل الإقليمي لخلق وفورات الحجم لاستثمارات البنية التحتية الإقليمية الجديدة.

المسألة الاستراتيجية الرابعة ـ تطوير نظم البنية التحتية الجيدة النوعية

جيم. الهدف الاستراتيجي:

تعزيز الإنتاج المستدام، والتجارة، واستهلاك المنتجات ذات القيمة المضافة من خلال تطوير ومواءمة نظم البنية التحتية الجيدة النوعية.

دال. الإجراءات الاستراتيجية:

أ) على المستوى القاري، تنسيق سياسة الجودة لإطار تنظيمي متماسك فيما يتعلق بالحواجز الفنية أمام التجارة عن طريق ملاحق الحواجز الفنية أمام التجارة/ التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية لبروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة في السلع.

ب) تشجيع انشاء نظم معلومات الجودة الوطنية والإقليمية والقارية بناء على أفضل الممارسات الدولية.

ج) إنشاء وتعزيز مؤسسات البنية التحتية عالية الجودة ومنصات عموم أفريقيا مثل البنية التحتية الجيدة النوعية في عموم أفريقيا، من أجل تحسين القدرة التنافسية لقطاع السلع الأساسية.

د) تشجيع إنشاء ترتيبات الاعتراف المتبادل عبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

ه) بناء قدرات منتجي السلع الأساسية وشركات اثراء السلع وموردي المدخلات وفق معايير الجودة.

الدعامة الثالثة: الادارة والبيئة المواتية

103. يستلزم الحكم الرشيد التقيد بسيادة القانون والسلام والاستقرار وتقليل النزاعات واحترام حقوق الإنسان والشمولية (التوازن بين الجنسين والمشاركة الفعالة لجميع المواطنين الأفريقيين وغيرهم) عن طريق سياسات متكاملة ومتسقة ويمكن التنبؤ بها. كما يستلزم وجود مؤسسات قانونية قوية وذات صلة (على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية).

104. تتحدد البيئة التمكينية بالتطوير والتنفيذ المناسبين للسياسات والتشريعات الوطنية والإقليمية والقارية التي تمكن جميع أصحاب المصلحة (القطاعين الخاص والعام على حد سواء) من أداء أدوارهم في الاقتصاد.

105. يمكن أن يؤدي غياب الحكم الرشيد وبيئة التمكين إلى قيام البلدان بالعمل في ظل ظروف سياسية واقتصادية معرضة للخطر. وربما ينتج عن ذلك، من بين عيوب أخرى، تدني الإنتاجية والسياسات غير المناسبة والتطبيق التقديري للقوانين واللوائح والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والتنمية غير المستدامة.

106. في هذا الصدد، تغطي الدعامة الثالثة الإدارة المؤسسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسياسات والتشريعات المناسبة والمتوقعة المتعلقة بسلاسل القيمة السلعية.

107. تُصنف المسائل الاستراتيجية المحددة في الدعامة الثالثة في عنصرين هما: الإدارة والبيئة المواتية، وتنقسم إلى ما يلي:

الحكم الرشيد:

(1) الإدارة السياسية والمؤسسية.
(2) ادارة الشركات.
(3) الإدارة الاجتماعية والشمولية.
(4) الإدارة الاقتصادية.
(5) الإدارة البيئية.

البيئة التمكينية:

(1) بيئة السياسات والبيئة القانونية / التنظيمية.
(2) حقوق الإنسان.
(3) حيازة الأراضي وتوزيعها.

المسألة الاستراتيجية الأولى - الإدارة السياسية والمؤسسية

ألف. الهدف الاستراتيجي:

الالتزام بأطر الإدارة السياسية الفعالة لتطوير سلاسل القيمة للسلع الأساسية.

باء. الإجراءات الاستراتيجية:

أ) تعزيز القيادة الجديرة في القطاع العام، جنبا إلى جنب مع تسريع اكتساب المهارات للفئات الناقصة التمثيل.
ب) إنشاء وصيانة مؤسسات قانونية وسياسية مستقلة وذات مصداقية، لضمان التطبيق غير المتحيز لسيادة القانون.
ج) تعزيز قدرة المؤسسات العامة على إنفاذ القوانين والسياسات المتعلقة بإدارة الموارد السلعية.
د) إنفاذ القوانين واللوائح من خلال مؤسسات موثوقة ومستقلة وبناء المؤسسات لرصد وتسهيل تطوير سلاسل القيمة للسلع الأساسية.

المسألة الاستراتيجية الثانية ـ ادارة الشركات

ألف. الهدف الاستراتيجي:

تصميم وتنفيذ أطر إدارة الشركات بناء على أفضل الممارسات.

باء. الإجراءات الاستراتيجية:

أ) وضع قوانين وأنظمة مساءلة الشركات والشفافية لضمان المواطنة الجيدة للشركات،
ب) سن تشريعات من أجل المسؤولية الاجتماعية للشركات تمشيا مع خطط التنمية الوطنية والإقليمية.
ج) تعزيز وانفاذ القوانين المناسبة (الشركة، والعمل، والمخاطر المهنية والصحية، والنقابات وحقوق العمال).
د) تعزيز رموز أخلاقيات العمل الجيدة.

المسألة الاستراتيجية الثالثة ـ الحكم الاجتماعي والشمولية

ألف. الهدف الاستراتيجي:

تعزيز المشاركة الشاملة لجميع أصحاب المصلحة على طول سلاسل القيمة السلعية.

باء. الإجراءات الاستراتيجية:

أ) إنشاء آليات للمشاركة الشاملة على طول سلاسل القيمة للسلع الأساسية من قبل جميع أصحاب المصلحة.
ب) تعزيز الوصول العادل وملكية عوامل الإنتاج، وكذلك البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والخدمات.
ج) تطوير برامج الدعوة التي تتناول القضايا الاجتماعية على طول سلاسل القيمة السلعية.
د) تطوير وتشريع وتعزيز ممارسات الإنصاف، مع مراعاة مصالح واحتياجات الفئات غير الممثلة بشكل كاف والضعيفة.

المسألة الاستراتيجية الرابعة ـ الإدارة الاقتصادية

ألف. الهدف الاستراتيجي:

أ) تعزيز وتنفيذ أطر الإدارة الاقتصادية التي تدعم التنمية المستدامة.

باء. الإجراءات الاستراتيجية:

أ) انشاء وتنفيذ أنظمة إدارة مالية عامة سليمة وشفافة.
ب) مراجعة نظم وأنظمة الضرائب الحالية من أجل تعزيز الإدارة الاقتصادية على طول سلاسل القيمة السلعية.
ج) تنفيذ سياسات تكامل السوق بما يتماشى مع برنامج الاتحاد الأفريقي لتعزيز التجارة الأفريقية البينية.
د) تطوير وتعزيز سياسات المحتوى القارية والإقليمية والمحلية. ووضع إرشادات من أجل "المحتوى المحلي في أفريقيا".
ه) صياغة وتنفيذ وانفاذ قوانين لمكافحة غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة.
و) تنفيذ سياسات اقتصادية شفافة وخاضعة للمساءلة تعزز وصول السلع إلى الأسواق الوطنية والإقليمية والقارية.
ز) تشجيع استخدام التطبيقات الرقمية لضمان الشفافية والمساءلة على امتداد سلاسل القيمة السلعية.

المسألة الاستراتيجية الخامسة ـ الإدارة البيئية

ألف. الهدف الاستراتيجي:

أ) تطوير وتعزيز والالتزام بالإدارة البيئية المستدامة.

باء. الإجراءات الاستراتيجية:

أ) وضع وتنفيذ سياسات وتشريعات وإجراءات وممارسات تشجع الحفاظ والاستدامة على طول سلاسل قيمة السلع الأساسية وفقا للمعايير الدولية.

ب) وضع استراتيجيات للتخفيف والتكيف ومرونة قطاع السلع الأساسية مع تغير المناخ.

ج) إنشاء أنظمة لحماية البيئة.

د) إنشاء أطر للحكم تحترم السكان البشر والنظم الإيكولوجية الطبيعية.

ه) وضع سياسات وقوانين تخفف من التلوث وتشجع على استعادة الأراضي والحفاظ على الأراضي الرطبة.

المسألة الاستراتيجية السادسة – بيئة السياسات والبيئة القانونية / التنظيمية

ألف. الهدف الاستراتيجي:

أ) ضمان وضع وتنفيذ وإنفاذ السياسات السليمة والأطر القانونية/ التنظيمية.

باء. الإجراءات الاستراتيجية:

أ) تعميم استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية في خطط التنمية الوطنية والإقليمية.

ب) وضع سياسات لتشجيع تنويع السلع الأساسية، من خلال القيمة المضافة والمحتوى المحلي والقطاعات الجديدة، في خطط التنمية الوطنية والإقليمية.

ج) تعزيز احترام سيادة القانون ونظم العدالة. وضمان استقلال المؤسسات القانونية والسياسية.

د) تعزيز قدرة المؤسسات القانونية والمؤسسات المعنية بالسياسية (المحاكم، وما إلى ذلك).

ه) المشاركة في التصديق على المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة بسلاسل القيمة للسلع الأساسية (مثل الرؤية الأفريقية للتعدين).

و) وضع سياسات وأطر قانونية / تنظيمية لتعزيز إضفاء الطابع الرقمي على سلاسل القيمة للسلع الأساسية.

ز) إعطاء الأولوية لاستخدام النظم القضائية الأفريقية للفصل، عند حدوث نزاعات أو انتهاكات لحقوق الإنسان.

المسألة الاستراتيجية السابعة ـ حقوق الإنسان

ألف. الهدف الاستراتيجي:

أ) تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها واحترامها ودعمها وانفاذها على طول سلاسل القيمة السلعية.

باء. الإجراءات الاستراتيجية:

أ) حماية حقوق النساء والأطفال والمجتمعات المحلية والفئات الضعيفة أو المهمشة الأخرى والدفاع عنها واحترامها وتوفير سبل الانتصاف لها.

ب) الاعتراف واحترام فهم الاختلافات الثقافية والدينية في استغلال السلع.

ج) سن القوانين والآليات التي تعزز الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان واجراءات الانتصاف.

المسألة الاستراتيجية الثامنة ـ حيازة الأراضي وتوزيعها

ألف. الهدف الاستراتيجي:

إنشاء وتنفيذ الآليات المناسبة فيما يتعلق بحيازة الأراضي من أجل الاستغلال المستدام للسلع الأساسية.

باء. الإجراءات الاستراتيجية:

أ) وضع قوانين فعالة للحصول على الأراضي وقوانين وحقوق الملكية.
ب) تحديث، واضفاء الطابع الرقمي على الأنظمة المساحية وتوحيدها.
ج) تطوير وتعزيز الأطر التنظيمية لأغراض ترميم الأراضي لمعالجة نزع ملكية الأراضي في الماضي.
د) وضع سياسات وأنظمة فعالة لتقييم الأراضي في حالات نزع الملكية المدفوعة بالتنمية بما يحقق المصلحة العامة لضمان حساب التعويض المناسب، عند الضرورة.

الدعامة الرابعة: تنمية المهارات والبحث والتطوير

108. تعد تنمية المهارات والبحث والتطوير وتطوير التكنولوجيا مهمة لتحقيق القيمة المضافة وتحقيق الروابط الخلفية والابتكار واكتساب التكنولوجيا وريادة الأعمال على طول سلاسل قيمة السلع الأساسية. ويمكن أن يساعد ذلك في إطلاق إمكانات سلاسل قيمة السلع الأساسية في أفريقيا بطريقة مستدامة.

109. ترد القضايا الاستراتيجية الرئيسية المحددة في الدعامة الرابعة على النحو التالي:

(1) العمالة الماهرة
(2) ريادة الأعمال
(3) التكنولوجيا والابتكار

المسألة الاستراتيجية الأولى - العمالة الماهرة

ألف. الهدف الاستراتيجي:

أ) تنمية رأس المال البشري من أجل تحسين الأداء على طول سلاسل قيمة السلع الأساسية من خلال تعزيز القدرات الفنية وإمكانية نقل المهارات وضمان الشمولية.

باء. الإجراءات الاستراتيجية:

أ) إجراء تقييمات لاحتياجات التدريب، وتطوير وتعزيز برامج التدريب المنسقة على المستويين الإقليمي والقاري (التعليم المهني والعالي المستوى)، وكذلك وضع أطر لإصدار الشهادات.
ب) تصميم إجراءات إيجابية لضمان شمول الفئات الضعيفة أو المهمشة (بما في ذلك الشباب والنساء والأشخاص الذين يعانون من إعاقات جسدية) على طول سلاسل القيمة السلعية.
ج) تشجيع إنشاء برامج التعليم العالي المتخصصة، ولا سيما العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.
د) تطوير شراكات إقليمية فيما يتعلق بالتدريب والابتكار لدعم البحث.
ه) توفير حوافز للشركات الخاصة والأفراد للاستثمار في التدريب والبحث والابتكار.
و) تعزيز الروابط بين المؤسسات البحثية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لتسهيل نقل التكنولوجيا بهدف تحسين القيمة المضافة للسلع وتسويقها (الإنتاج الضخم للابتكار).
ز) وضع سياسات تسهل تطوير قطاع الصناعات التحويلية، وخاصة موردي مدخلات سلسلة القيمة للسلع الأساسية (السلع الرأسمالية والمواد الاستهلاكية والخدمات، الشكل السادس أعلاه).
ح) إنشاء مراكز فنية متخصصة في الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتنمية المهارات وتطوير التكنولوجيا لتعزيز سلاسل القيمة السلعية وتنويعها.
ط) إنشاء صناديق للبحث والتطوير في الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

المسألة الاستراتيجية الثانية - ريادة الأعمال

ألف. الهدف الاستراتيجي:

أ) تعزيز قدرة المؤسسات على رعاية ثقافة تنظيم المشاريع من أجل تنمية سلاسل القيمة للسلع الأساسية ونموها.

باء. الإجراءات الاستراتيجية:

أ) بناء قدرات المؤسسات لتدريب ورعاية ريادة الأعمال.
ب) إنشاء حاضنات ومعجلات الأعمال المبتكرة التي من شأنها أن تضيف قيمة على طول سلاسل القيمة السلعية وقطاعات مورديها (المدخلات)، وخاصة منتجي السلع الرأسمالية (الآلات والمنشآت والمعدات).
ج) تطوير ومواءمة أطر السياسات والأطر التنظيمية التي تعزز روح المبادرة على الصعيدين الوطني والإقليمي.
د) تعزيز فرص الحصول على التمويل لأصحاب المشاريع لكل من رأس المال العامل ورأس المال الاستثماري (النفقات الرأسمالية والنفقات التشغيلية) من أجل تعزيز الإنتاج على طول سلاسل قيمة السلع الأساسية والتجارة الأفريقية البينية.
ه) العمل مع القطاع المالي في تطوير أدوات مالية مبتكرة ومناسبة بما في ذلك صناديق رؤوس الأموال الاستثمارية، للشركات عبر سلاسل القيمة السلعية.
و) تيسير إضافة القيمة ومزاولة الأعمال التجارية بسهولة عبر سلاسل قيمة السلع الأساسية.
ز) تطوير ومواءمة المخططات التي تسهل إضفاء الطابع الرسمي على أسواق العمل غير الرسمية والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

المسألة الاستراتيجية الثالثة ـ التكنولوجيا والابتكار

ألف. الأهداف الاستراتيجية:

أ) تعزيز الوصول إلى التكنولوجيا الأنظف والحديثة وبأسعار معقولة وتشجيع التكيف والاعتماد والهندسة العكسية.
ب) توفير الحوافز لتعزيز واحتضان الابتكار لتسريع تطوير سلاسل القيمة للسلع الأساسية في أفريقيا.
ج) توفير فرص التدريب وتطوير المهارات في استخدام التطبيقات الرقمية الحديثة والمبتكرة على طول سلاسل القيمة السلعية لصالح المشغلين الأفريقيين.

جيم. الإجراءات الاستراتيجية:

أ) تشجيع هندسة التكنولوجيا العكسية ونقل التكنولوجيا واعتمادها وتكييفها لتناسب احتياجات الصناعات المحلية.
ب) تشجيع استخدام التقنيات الأنظف وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على طول سلاسل قيمة السلع الأساسية.
ج) إدخال ثقافة البحث والتطوير والابتكار المتعلقة بالسلع الأساسية في النظم والصناعات التعليمية.
د) تطوير آليات لربط مراكز التميز بتطوير سلاسل القيمة السلعية.
ه) تشجيع إنشاء مؤسسات التدريب المجتمعية ومنصات التعلم الإلكتروني للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والمشغلين الآخرين ذي الصلة.
و) تعزيز إنشاء مراكز التكنولوجيا والشركات الناشئة الموجهة لسلاسل القيمة للسلع.
ز) تطوير قدرات الدول الأعضاء، بما في ذلك قطاعاتها الخاصة، لاستغلال تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة وتجاوز بشكل كبير تحديات التنمية عبر سلاسل القيمة السلعية.

الفصل الرابع: العوامل التمكينية لتنفيذ الاستراتيجية

110. هناك عدد من العوامل التمكينية الاستراتيجية التي ستجعل تنفيذ هذه الاستراتيجية ناجحا. وهذه ستمكنها من تحقيق أهدافها كما هو مذكور في الفصل الثالث. وبالتالي سوف يسلط الفصل الضوء على العوامل التمكينية القليلة، كما يلي:

ألف. البيئة التشغيلية

111. استراتيجية السلع الأساسية للاتحاد الأفريقي هي واحدة من أربعة عشر مشروعًا رئيسيًا في إطار أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي . يجب أن يتم تنفيذ استراتيجية السلع الأساسية في بيئة تعزز خلق فرص العمل ، والقضاء على الفقر ، وتساهم بشكل فعال في التنمية المستدامة للقارة.

112. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية مستمدة من نتائج عدد من الدراسات التي تشير إلى أن أفريقيا لم تستفد كثيرًا من ثروتها الغنية بالموارد. يجب أن يعطي ذلك حافزًا لجميع أصحاب المصلحة لتنفيذ التوصيات التي تم تبنيها في هذه الدراسات

باء. الالتزام السياسي

113. من المؤكد أن هناك التزاما سياسيا باستراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع، لأنها واحدة من المشاريع الرائدة في إطار أجندة 2063. وسيكون هذا أمرا بالغ الأهمية لتنفيذه الفعال من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين. . تقع على عاتق الحكومات مسؤولية القيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والمالية وتسريعها لتسهيل تنفيذ توصيات استراتيجية السلع للاتحاد الأفريقي.

جيم. الشراكات

114. تم وضع هذه الاستراتيجية عندما تجدد الاهتمام بأفريقيا. وأدركت الأطراف الفاعلة العالمية الرئيسية تماما أن القارة هي الحد الفاصل المقبل للنمو ، نظرا لإمكاناتها الهائلة ووفرة الموارد. وبالتالي، هناك استعداد متزايد للشراكة مع أفريقيا في عدد من المجالات، بما في ذلك تطوير سلاسل القيمة السلعية. تعد الشراكة الأفريقية البينية ضرورية أيضًا لتطوير سلاسل القيمة التنافسية القارية من أجل دمجها في سلاسل القيمة العالمية. وبالتالي، سوف تستفيد هذه الاستراتيجية من هذه الشراكات، بما في ذلك المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني لضمان تنفيذها الشامل. وستركز هذه الاستفادة المالية على ما يلي، من بين طرق أخرى:

(1) الدعوة في مختلف المنتديات على المستويات العالمية والقارية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية.
(2) الدعم الفني والمالي لتنفيذ خطط عملها.

دال. المؤسسات

115. هناك عدد من المؤسسات، في أفريقيا والعالم على السواء، يتركز عملها على سلاسل القيمة السلعية. ففي أفريقيا، هناك هيئات مثل المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية، ووكالة تنمية أفريقيا (وكالة التنمية للاتحاد الأفريقي - الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا)، ومكتب الاتحاد الأفريقي الفني المتخصص للبحث والتطوير في مجال الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة (السلع الزراعية)، والمكتب الأفريقي للثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي (الماشية والسلع ذات الصلة بالماشية)، والمنظمة الأفريقية للبن ومعهد الجلود والمنتجات الجلدية في أفريقيا.

116. على المستوى العالمي، هناك مؤسسات مثل الصندوق المشترك للسلع الأساسية، والمنظمة الدولية للكاكاو، ومنظمة أوبك، وغيرها. ويمكن استغلال قدرات وامكانيات هذه المؤسسات بفعالية لتمكين تنفيذ هذه الاستراتيجية.

117. يجب أن تستفيد هذه الاستراتيجية من بيئتها التشغيلية وشراكاتها ومؤسساتها حتى تحقق رؤيتها ورسالتها.

الفصل الخامس: إطار التنفيذ والرصد والتقييم

118. يبرز هذا الفصل إطار التنفيذ والرصد والتقييم للاستراتيجية. وسيضمن ذلك أن الإجراءات الاستراتيجية تسهم بفعالية في تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية. وعلى هذا النحو، وضعت خطة عمل لتوجيه تنفيذ الاستراتيجية.

ألف. نهج التنفيذ

119. سوف يتم التنفيذ على ثلاثة مستويات:

(1) الوطنية
(2) الإقليمية
(3) القارية

120. فيما يلي الجهات الفاعلة الرئيسية في التنفيذ، التي تم تحديد أدوارها ومسؤولياتها في خطة العمل.

(1) الحكومات،
(2) المجموعات الاقتصادية الإقليمية،
(3) القطاع الخاص،
(4) الشركاء الانمائيون،
(5) المجتمع المدني،
(6) مؤسسات تنمية المهارات والبحث والتطوير،
(7) أصحاب المصلحة الآخرون ذو الصلة.

باء. التنسيق والإدارة:

121. يتم تنسيق وادارة هذه الجهات الفاعلة الرئيسية عن طريق سبل الترتيبات المؤسسية المناسبة التي اتخذتها مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين.

122. يجب تقديم تقرير عن التنفيذ إلى اللجنة الفنية المتخصصة.

جيم. إطار الرصد والتقييم

123. ستتولى استراتيجية السلع الأساسية للاتحاد الأفريقي تكييف إطار الرصد والتقييم المتكامل لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063. ويتم تحديد الأساس الرئيسي لتنفيذ إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 من قبل بنية التخطيط والتشغيل السليمة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

124. اعتمد مؤتمر قمة الاتحاد في يناير 2018 في أديس أبابا، في إثيوبيا، خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 واطار الرصد والتقييم المتكامل لأجندة 2030 ودليل المؤشرات الأساسية. ووجهت القمة كذلك بأن يتم نشر إطار الرصد والتقييم ودليل المؤشرات على الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتسهيل تتبع التقدم المحرز في خطة التنفيذ العشرية الأولى من أجندة 2063 والمشاريع الرئيسية التي تشمل استراتيجية السلع الأساسية للاتحاد الأفريقي، واعداد تقارير عنها. (**مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/1165(XXXV) (2)**).

125. يعد "التنفيذ والنتائج والأثر" من السمات الرئيسية لاستراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية، وبالتالي فإن الحاجة إلى تصميم مقتضب وملموس لإطار وخطة الرصد والتقييم أمرا بالغ الأهمية على كل مستوى. وتوضح الوثيقة الإطارية المتكاملة المعتمدة للرصد والتقييم، المبادئ والمعايير الأساسية للرصد والتقييم المتناسقين والمنهجيين لاستراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية. كما أنها تدعم مناهج وأدوات التعلم ضمن النطاق العام لتنفيذ هذه الاستراتيجية، وتقديم النتائج وتقييمها، وكذلك التأثير والتعلم الذي يغذي الخطط والسياسات الجديدة.

126. يُترجم إطار الرصد والتقييم في خطة التنفيذ العشرية الأولى، الرؤية والأهداف الإنمائية لأفريقيا إلى نتائج ومخرجات ملموسة. كما أنه يوفر الأساس الرئيسي والحاسم لإطار الرصد والتقييم لاستراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية. وبالتالي فإن إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى مثالي لخدمة الأغراض المحددة التالية لاستراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية:

(1) تعزيز ثقافة التخطيط والإدارة من أجل النتائج.
(2) تعزيز المساءلة والمسؤولية المشتركة بين مختلف المشاركين وأصحاب المصلحة مع الالتزام بالتوافق والاتساق بين جميع أصحاب المصلحة والأطراف الفاعلة.
(3) تعزيز القيمة مقابل المال في تخصيص الموارد واستخدامها.
(4) دعم تصميم وتقييم القيمة الإقليمية والقارية للعمل الوطني.
(5) تعزيز التعلم القائم على الأدلة، بما في ذلك إيجاد الرؤى والتحليل والمعرفة الجديدة لإعلام السياسات والبرامج.

دال. المزايا الرئيسية والنطاق:

127. ستطبق جميع المبادئ والمعايير المتصلة بالتنفيذ مباشرة وبفعالية فيما يتعلق باطار الرصد والتقييم. وهذا مهم للمبادئ المشتركة بين القطاعات والمتعددة القطاعات وكذلك الحكومية الدولية. ويعد الوضوح المطلق للمشاركين وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بالإضافة إلى أدوارهم ومسؤولياتهم المحددة، جزءا أساسيا من تحديد هيكل وأداء إطار الرصد والتقييم.

128. تتمثل نقطة الانطلاق في الاعتراف ب "الفضاء الوطني والعمل الوطني" باعتبارهما الدعامة الأساسية في تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية. وفي النهاية، تعد المقررات والإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطط والسياسات من صلاحيات الجهات الفاعلة الوطنية، حيث تتولى الدول الأعضاء زمام المبادرة. ومع ذلك، فإن إحدى السمات الأساسية الملازمة لاستراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية هي أن الإجراءات الإقليمية والقارية تشكل عناصر حيوية للنجاح المستدام للعمل الوطني. ويتضمن إطار الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى بأجندة 2063 وفقا لذلك، الاستمرارية الوطنية والإقليمية والقارية المطلوبة.

هاء - تكييف ترتيبات تنفيذ الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى من أجندة 2063 على المستوى الوطني:

129. على الرغم من اختلاف السياقات في كل بلد، على المستوى الوطني، توفر خطة التنفيذ العشرية الأولى اطارا شاملا يشمل على نطاق واسع الأهداف الاستراتيجية ومجالات الأولوية والغايات، بالإضافة إلى المخرجات والنتائج والمدخلات التي تتوافق مع خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية. وستشمل العمليات

والأدوات والهياكل الأساسية اللازمة للتكيف الناجح لتنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى من أجندة 2063 على المستوى الوطني:

(1) خطط التنمية الوطنية،
(2) سياسات واستراتيجيات التنمية، بما في ذلك التشريعات ذات الصلة،
(3) الميزانية الوطنية، بما في ذلك ميزانية القطاع العام،
(4) خطط واستراتيجيات وميزانيات القطاعات، وكذلك
(5) التفويضات المؤسسية للتنفيذ، بما في ذلك التخطيط والتقييم.

واو - تكييف ترتيبات تنفيذ الرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى من أجندة عام 2063 على المستوى الإقليمي:

130. على المستوى الإقليمي، سيكون التنفيذ مدفوعا بشكل أساسي بخطط واستراتيجيات التنمية الإقليمية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والتي تؤكد على قيمة التمثيل الأساسي إلى جانب أولويات التنمية السياسية والفنية. وستوفر المجموعات الاقتصادية الإقليمية أيضا منصة إقليمية فريدة يمكن من خلالها مواءمة برنامج خطة التنفيذ العشرية الأولى من أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 مع خطط واستراتيجيات التنمية الإقليمية، بما في ذلك خطط القطاع ذات الصلة. ويمكن تحقيق الاستراتيجيات من خلال تطوير واعتماد خطة الرصد والتقييم الإقليمية لخطة التنفيذ العشرية الأولى من أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 (31). وستعكس الجهود المبذولة لتحديد الخطة الإقليمية للرصد والتقييم لخطة التنفيذ العشرية الأولى من أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 عنصرين:

(أ) الأنشطة أو المنجزات التي تحفز وتسهل التعاون والبرامج المتعددة الجنسيات، وذلك أساسا في ظل التنفيذ المباشر للبلدان، و
(ب) المبادرات المنفذة عن طريق الوكالات الإقليمية أو المتعددة الجنسيات.

زاي. ترتيبات تنفيذ الرصد والتقييم لأجندة المستوى القاري:

131. يستهدف العمل القاري، بشكل رئيسي من خلال التعميم والموائمة، تكملة الإجراءات الوطنية والإقليمية في محاولة لتحقيق نجاح متكامل وشامل ومستدام وتحولي. وستوفر الخطة والاستراتيجية التشغيلية لمفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالاتها الفنية الأساس لحشد العمل القاري. وسوف تشمل الإجراءات القارية الأخرى السياسات والبرامج والمبادرات، والتي توفر جميعها إطارا للوساطة في إقامة تعاون، واقامة شراكات وتحالفات استراتيجية عند الاقتضاء. ويشمل ذلك ترتيبات التمويل، وبناء واستدامة رأس المال الاجتماعي، وتنظيم وتعزيز لتحقيق وفورات الحجم، وكذلك تحفيز مكانة أقوى وأكثر قدرة على المنافسة في المشهد الجغرافي السياسي والاقتصادي العالمي لأفريقيا.

132. الوثائق الرئيسية للاتحاد الأفريقي في هذا الصدد هي "أجندة 2063. الوثيقة الإطارية: أفريقيا التي نريدها"، و "أجندة 2063. خطة التنفيذ العشرية الأولى: 2013-2023"، و"أجندة 2063. خطة التنفيذ العشرية الأولى: 2013-2023: إطار الرصد والتقييم - مبادئ توجيهية عملية بشأن الرصد والتقييم و "استراتيجية التمويل وتعبئة الموارد المحلية والشراكة لأجندة 2063".

حاء. التقييم

133. سيتم نشر الاستراتيجية في دورات مدتها عشر سنوات. وسيتم اجراء ثلاثة تقييمات رئيسية خلال السنوات العشر الأولى:

(1) التقييم المستقل لفترة أولية بعد ثلاث سنوات من التنفيذ لتقييم التقدم المحرز بشأن تنفيذ الأنشطة على النحو المخطط،
(2) تقييم مستقل لمنتصف المدة بعد خمس سنوات لتقييم التقدم المحرز وتوفير المعلومات لتيسير التخطيط للانتقال إلى المرحلة الثانية من الاستراتيجية، و
(3) تقييم مستقل في نهاية الدورة بعد عشر سنوات، مع التركيز على النتائج تمشيا مع إطار النتائج.

134. سوف تعتمد الاستراتيجية أيضا تقييمات ذاتية سنوية داخلية. وستكون التقييمات إلزامية وتُجرى باستخدام المبادئ التوجيهية والأدوات المتكاملة لاطار الرصد والتقييم بأجندة 2063/ 2030.

طاء. الرصد

135. سيتم إعداد تقارير دورية للرصد وتقارير مالية وفقا للمبادئ التوجيهية والأدوات الخاصة بإطار الرصد والتقييم المتكامل لعام 2063/ 2030.

المخاطر المتوقعة وتدابير التخفيف

136. المخاطر المرتبطة بالاستراتيجية مبينة في الجدول التالي:

الجدول الثاني - مصفوفة المخاطر المتعلقة باستراتيجية السلع الأساسية في أفريقيا

المخاطر	الاحتمال	التأثير	تدابير/ افتراضات الحد من المخاطر
موارد بشرية ومالية غير كافية لتلبية متطلبات أصحاب المصلحة	منخفض - متوسط	مرتفع	إنشاء أو تعزيز الشراكات المؤسسية، والاستعانة بالاستشاريين، وجذب الدعم من خلال تعبئة الموارد، وإعداد خطة شاملة لتعبئة الموارد.
تدابير معزولة اتخذتها الدول الأعضاء استجابة لصدمات السلع الأساسية	منخفض – متوسط	متوسط – مرتفع	إعطاء الأولوية للنهج الجماعي في إدارة صدمات السلع
نقص أو توفير الموارد التشغيلية في الوقت غير المناسب لتنفيذ الأنشطة الاستراتيجية	منخفض - متوسط	مرتفع	تلتزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بشكل جماعي بدعم الموارد التشغيلية لفترة أولية مدتها 5 سنوات لضمان بدء التشغيل ؛ وبناء المبادرات في المؤسسات والآليات والميزانيات المنشأة على المستوى القطري والإقليمي
عدم وجود التزام قوي من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية	متوسط – مرتفع	مرتفع	التشاور الكامل مع الهياكل الحكومية الرفيعة المستوى من أجل تحديد الأنشطة المشتركة واعطاء أولوية لها، وتفعيل وتوسيع استراتيجيات الاتصال والنشر.
المواقف السياسية غير المؤكدة التي ربما تؤدي إلى تأخير وتعطيل	متوسط – مرتفع	مرتفع	تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون، وبناء مؤسسات قوية

الفصل السادس: ترتيبات تعبئة الموارد والتمويل والشراكات

137. سيتم متابعة ترتيبات التمويل وتعبئة الموارد والشراكات الخاصة لاستراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع من خلال تنفيذ التمويل وتعبئة الموارد المحلية بأجندة 2063 واستراتيجية الشراكة المعتمدة في قمة الاتحاد الأفريقي في يناير 2018 (**Executive Council Decision EX.CL/1165(XXXV) (2)**).

138. تتطلب الأهداف الجريئة التي حددتها أجندة 2063 مستويات كبيرة من التمويل المستدام من مصادر مختلفة. ومع ذلك، لاستيعاب الملكية المحلية، وتهيئة "مساحة للسياسات" وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي المتقلب والمشروط الذي ميز مبادرات التنمية القارية والإقليمية السابقة، اختار جميع مستويات أصحاب المصلحة الأفريقيين الذين تم استشارتهم التركيز على تعبئة الموارد المحلية (بشكل أساسي) من أجل تمويل وتنفيذ أجندة 2063 ومشاريعها الرئيسية. وينطبق هذا أيضا على البرامج القارية ذات الأولوية، بما في ذلك استراتيجية السلع الأفريقية.

139. تأخذ خطة التمويل وتعبئة الموارد المحلية لأجندة 2063 بعين الاعتبار الدراسات والمبادرات السابقة والحديثة، بما في ذلك مقرر الاتحاد الأفريقي بشأن تمويل الاتحاد واستراتيجية تعبئة الموارد التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

140. تتماشى الاستراتيجية الشاملة لتعبئة الموارد المالية المحلية مع خطة التنفيذ العشرية الأولى بأجندة 2063، وتحدد الأدوار والمسؤوليات والإجراءات المتعلقة بالسياسات التي يتعين على الاتحاد الأفريقي النظر فيها. ومن المتوقع أن تقوم المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء بتوسيع وتعبئة الموارد المالية المستهدفة.

141. من المتوقع أن تسهم تعبئة الموارد المحلية بنسبة 80% إلى 90% على الأقل في تمويل أجندة 2063. وسيتم تمويل الجزء المتبقي من أجندة 2063 من خلال الآليات التقليدية، بما في ذلك الأسواق المالية الدولية أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو المساعدة الإنمائية الرسمية التي تحتاج أيضا إلى الاستفادة من زيادة اعتماد الأولويات الأفريقية.

142. بالتالي، سيتم توضيح ترتيبات تمويل استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية حول حشد الموارد المحلية، والتوسط في الموارد المالية في الاستثمار، والوصول إلى تيسير التمويل مع التفاصيل على النحو المبين أدناه:

الجدول الثالث: تمويل أجندة 2063 من خلال تعزيز تعبئة الموارد المحلية

تعبئة الموارد المحلية	مركبات الوساطة	الوصول إلى مرفق التمويل
• الضريبة والإيرادات العامة. • تحسين الإيرادات ضريبة. • زيادة لأقصى حد ريع الموارد الطبيعية. • كبح التدفقات المالية غير المشروعة. • الإيرادات العامة غير الضريبية. • كبح الفساد. • تحسن النفقات الضريبية • السيطرة على الهدر والتسرب في خدمات البنية التحتية والخدمات الإدارية وسلسلة القيمة الزراعية وما إلى ذلك. • الادخار والاستثمار • مدخرات التجزئة والإدماج المالي. • المدخرات المؤسسية. (صناديق التقاعد والتأمين، وصناديق الثروة السيادية، واحتياطيات النقد الأجنبي) • السوق المالي/ سوق رأس المال. • الكبح العقلاني لهروب رؤوس الأموال. • الابتكارات في تعبئة الموارد المحلية. • الاستثمار داخل أفريقيا. • الشراكة بين القطاعين العام والخاص داخل أفريقيا وعلى المستوى المحلي. • موارد الاستثمار الاجتماعي للشركات للقطاع الخاص. • الموارد الخيرية. • التمويل العام / الجماعي. • اليانصيب القاري/ الإقليمي. • الاتحاد الأفريقي (جواز السفر، التأشيرة، إيرادات من مراكز التميز الإقليمية)	• الخروج من مركبات الوساطة - التجارية. • البنوك التجارية، ومؤسسات التمويل البالغ الصغر، ومؤسسات التمويل الانمائي، وشركات التأمين (من خلال التوسع، زيادة السعة). • البورصات وأسواق السندات (من خلال التوسع والتعميق والإقليمية). • المركبات الجديدة التي سيجري انشاؤها - التجارية. • صندوق أفريقيا 50، والمرفق الأفريقي لضمان الائتمان، وبنك الاستثمار الأفريقي، ومرفق تطوير البنية التحتية في أفريقيا. • سندات المغتربين، تحويل تحويلات المغتربين إلى أوراق مالية. • صناديق الأسهم الخاصة المملوكة لأفريقيا، • شبكة المستثمرين الأفريقيين الخيريين • تشجيع الاستثمار داخل أفريقيا والشراكات بين القطاعين العام والخاص. • بورصات السلع الإقليمية. • المركبات غير التجارية والمختلطة. • ميزانيات الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء. • صندوق التكامل الأفريقي • صندوق المرأة الأفريقية. • صندوق تمكين الشباب / ريادة الأعمال. • اتفاقية الاستثمار الاجتماعي للشركات للقطاع الخاص بالاتحاد الأفريقي • اتفاقية الاستثمار الاجتماعي للشركات للقطاع الخاص بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية	• الشراكات الكبيرة بين القطاعين العام والخاص/ البنية التحتية والمشاريع الصناعية الكبيرة. • صندوق تطوير المشروعات. • صندوق تمويل فجوات الجدوى الاستمرارية والحوافز القائمة على الانتاج. • صندوق الرسملة. • تحسين التعامل مع المخاطر. • المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة. • صندوق الرسملة. • صندوق تطوير الأعمال. • الحاضنات / المعجلات. • مرفق تقاسم المخاطر. • المنح والمساعدة الفنية والتمويل الميسر. • صياغة البرنامج / المشروعات والقدرة على التنفيذ. • مراجعة الحسابات الداخلية/ الخارجية. • جودة المشتريات. • إدارة المنح. • شهادة تقييم الدعائم. • شهادة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

المصدر: استراتيجية التمويل وتعبئة الموارد المحلية والشراكة. أديس أبابا: مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2017.

الفصل السابع: تعميم الاستراتيجية

143. من أجل أن تتولى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ملكية استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية، هناك حاجة ماسة لوضع خطة اتصال شاملة لتعميم وعي الجماهير على نطاق واسع بهذه الاستراتيجية. ويجب معالجة هذا الأمر بشكل شامل لإيصال الرسالة إلى كل من مستويات صنع السياسات والقواعد الشعبية. وفي هذا الصدد، تعد خطة الاتصال الخاصة باستراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية مهمة للغاية لأنها ستحدد نهج الاتصالات المطلوب في عملية تعميم خطة استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية والنهوض بها.

ألف. النطاق

144. سوف تنشر خطة الاتصال معلومات حول استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية وأهدافها وفوائدها ومبادئها وصلتها بالدول الأفريقية.

باء. الأهداف

145. الهدف الرئيسي لخطة الاتصال هذه، هو تهيئة الوعي العام بين أصحاب المصلحة والملكية الأفريقية رفيعة المستوى تجاه تطوير وتنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية. وتشمل الأهداف المحددة ما يلي:

(1) تعزيز الوعي العام بأنشطة وبرامج استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية وإدماجها في أجندة الاتحاد الأفريقي.
(2) التعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية من خلال عمليات استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية.
(3) زيادة مشاركة أصحاب المصلحة العامة وفهمهم لاستراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية.
(4) زيادة اهتمام الشركاء وثقتهم ومشاركتهم ودعمهم للمفاوضات، ووضع وتنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية.
(5) تشجيع دعم استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية / الاتحادات.
(6) الحفاظ على أقصى قدر من الوعي العام ووجود وسائل الإعلام في الأحداث والأنشطة المرتبطة باستراتيجية السلع.
(7) ضمان التواصل المستمر للرسائل والمعلومات الرئيسية بجميع لغات الاتحاد الأفريقي.
(8) تشجيع المناظرات والمناقشات والحوار وإلهام العمل بشأن استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية.
(9) تحفيز المشاركة والتعقيبات من مختلف أصحاب المصلحة.

جيم. الجماهير المستهدفة

146. ستستهدف خطة الاتصال جانبين رئيسيين:

دال. الكيانات الداخلية وما يتصل بها

147. هناك حاجة إلى مشاركة ادارة التجارة والصناعة مع الإدارات ذات الصلة في أجندتها. ويجب أن تتولى وحدة استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع، التنسيق الداخلي للأنشطة مع وحدة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ووحدة التعدين والأقسام الأخرى بالإدارة. والأهم من ذلك، يجب على استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية تنسيق الأنشطة مع مبادرات الاتحاد الأفريقي الأخرى ذات الصلة مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وبرنامج تطوير البنية التحتية لأفريقيا والبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، من بين أمور أخرى، لضمان الاتساق وتجنب التداخل في التنفيذ. ويشمل الجمهور الداخلي:

(1) الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي
(2) موظفو الاتحاد الأفريقي
(3) جميع أجهزة ووكالات الاتحاد الأفريقي
(4) الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران
(5) اللجنة الفنية المتخصصة
(6) المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

هاء. أصحاب المصلحة الخارجيين

148. يشمل الجمهور الخارجي منظمات القطاعين العام والخاص من ناحية، والمواطنين الأفراد في مجموعاتهم المختلفة من الناحية الأخرى. وسيكون هناك تداخل بين الجماهير المستهدفة، اعتمادا على الرسالة التي يتم توصيلها. ولذلك، هناك حاجة إلى تجزئة أخرى للجمهور الخارجي لتحديد ومعالجة الخصوصيات والاحتياجات المتعلقة بالاتصال التي ربما تختلف بين المنظمات والأفراد أو المجموعات. ويشمل الجمهور الخارجي:

(1) المواطنون الأفريقيون (بما في ذلك النساء والشباب وفئات ضعيفة أخرى)
(2) المغتربون الأفريقيون
(3) المؤسسات الأفريقية
(4) القطاع الخاص
(5) المجتمع المدني
(6) المنافذ الإعلامية / قطاع الاعلام
(7) مراكز الفكر
(8) الأكاديميون والمثقفون
(9) شركاء التنمية الاستراتيجية
(10) المؤسسات الأخرى وأصحاب المصلحة.

واو. المنهجية

الشعار / القنوات / وسائل الإعلام

149. الشعار هو جزء من العلامة التجارية والهوية البصرية. ويعد تصميم شعار استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية عنصرا حاسما لأنه سيكون القاعدة/ الأساس لجميع المواد التسويقية الأخرى: الأدوات المكتبية والمجلدات والمواد الترويجية. ويتعين أن يكون لمشروع استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية شعارا يوسم بشعار الاتحاد الأفريقي الشامل.

150. يجب تحديد الرسائل الرئيسية من أجل زيادة الوعي والرؤية باستراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال دمج المعلومات العامة وموقع الانترنت واستخدام وسائل الاعلام الاجتماعي، فضلا عن تنظيم الأحداث المهمة (الاجتماعات وورش العمل والمؤتمرات والغداء/ الإفطار الصحفي وتعبئة الموارد وما إلى ذلك). وسوف تتناسب الأدوات والأنشطة إلى حد كبير في أربع فئات: المنشورات المكتوبة (المواد المطبوعة)، والمنتجات السمعية والبصرية (ملصقات، رسائل صوتية ومرئية)، والموقع الالكتروني المخصص (www.aucommoditystrategy.org)، ووسائل التواصل الاجتماعي، والأحداث. وستغطي وسائل الإعلام الأنشطة المتعلقة باستراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع، بدعم من إدارة التجارة والصناعة وبالتعاون مع مديرية المعلومات والاتصالات. وسيتم نشر الاستشارات الإعلامية والبيانات الصحفية والكلمات في الوقت المناسب، وينبغي عقد افادات اعلامية في كل من أحداث استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع الأساسية.

قائمة المراجع

1. أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي. خطة التنفيذ العشرية الأولى: 2013-2023. أديس أبابا: مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2015.

2. مقررات المجلس التنفيذي:. [عبر الإنترنت] الاتحاد الأفريقي، 2019. https://au.int/en/decisions/council.

3. بليزر، ويم. المنتدى الاقتصادي العالمي. [عبر الإنترنت] 22 يناير 2016. [تم الاستشهاد به: 27 سبتمبر 2019.] https://www.weforum.org/agenda/2016/01/how-africa-can-feed-the-world/.

4. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). ألكسندراتوس، ن. و ج. بروينسما. 2012. الزراعة العالمية نحو 2030 /2050: تنقيح عام 2012. ورقة عمل لشعبة اقتصاديات التنمية الزراعية رقم 12- 3. روما: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، 2012.

5. أوبك. النشرة الإحصائية السنوية 2019. فيينا: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، 2019.

6. الاتحاد الأفريقي. الرؤية الأفريقية التعدين. أديس أبابا: الاتحاد الأفريقي.

7. مركز التجارة الدولية. قاعدة بيانات خريطة التجارة لمركز التجارة الدولية. خريطة التجارة لمركز التجارة الدولية. [عبر الانترنت] مركز التجارة الدولية، 2019.https://www.trademap.org/Index.aspx .

8. الأونكتاد. إحصاءات الأونكتاد. الأونكتاد [عبر الإنترنت] . https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx.

9. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ منظمة الأغذية والزراعة. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ منظمة الأغذية والزراعة (2016)، التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ منظمة الأغذية والزراعة 2016-2025، من اصدار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،باريس. باريس: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2016.

10. البنك الدولي. بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وملفات بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. البنك الدولي [عبر الإنترنت]، 2019. https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD .

11. الاتحاد الأفريقي. إعلان مالابو بشأن تسريع النمو والتحول الزراعي من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة. أديس أبابا: الاتحاد الأفريقي، 2014.

12. البنك الأفريقي للتنمية. اطعام أفريقيا - استراتيجية التحول الزراعي في أفريقيا 2016-2025. أبيدجان: البنك الأفريقي للتنمية، 2016.

13. البنك الدولي. الغذاء المفقود: حالة فقدان الحبوب فيما بعد الحصاد في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. واشنطن: البنك الدولي، 2011. تقرير رقم AFR.60371-

14. الفاو/ الاتحاد الأفريقي/ مؤسسة روكفلر. تقرير ورشة العمل الإقليمية لخسائر ما بعد الحصاد للاتحاد الأفريقي والفاو. نيروبي: منظمة الأغذية والزراعة، 2018. مشروع الفاو .GCP/RAF/503/RRFS فندق ساوثرن صن مايفير، نيروبي، كينيا. 24-25 يوليو 2018.

15. صندوق النقد الدولي. بوابة بيانات السلع الأساسية. صندوق النقد الدولي [عبر الإنترنت] . https://www.imf.org/en/Research/commodity-prices.

16. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. "التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام 2015". نيويورك: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، 2015.

17. البنك الدولي. نمو أفريقيا - اطلاق إمكانات الأعمال التجارية الزراعية. واشنطن: البنك الدولي، 2013.

18. مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي. تطوير رؤية إقليمية للتعدين لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي. جابورون: مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، 2019.

19. المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية. رؤية البلدان للتعدين: تعميم الرؤية الأفريقية للتعدين. أديس أبابا: المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية، 2014.

20. الرابطة الدولية للطاقة الكهرومائية المتجددة. تقرير حالة الطاقة الكهرومائية 2019. لندن: الرابطة الدولية للطاقة الكهرومائية المتجددة 2019.

21. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. الوقود الأحفوري في أفريقيا في سياق مستقبل مقيد بالكربون. أديس أبابا: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا 2011.

22. الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. الطاقة المتجددة والمراجعة السنوية للوظائف 2019. أبوظبي: الوكالة الدولية للطاقة المتجددة 2018.

23. وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. كتاب حقائق العالم 2019. واشنطن: وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية 2019.

24. شركة البترول البريطانية (بريتش بتروليوم). المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية لعام 2018 لشركة بريتش بتروليوم. لندن: شركة البترول البريطانية (بريتش بتروليوم)

25. صندوق النقد الدولي. ما حجم الدعم العالمي للطاقة؟ واشنطن: صندوق النقد الدولي 2015.

26. وكالة الطاقة الدولية. توقعات الطاقة العالمية لعام 2017. باريس: الوكالة الدولية للطاقة لعام 2018.

27. التطبيق. تقرير مرحلي عن أفريقيا 2015: القدرة، الناس، الكوكب. جنيف: الفريق المعني بتقدم أفريقيا، 2015.

28. البنك الدولي. البيانات المفتوحة للبنك الدولي. البنك الدولي [عبر الإنترنت] . https://data.worldbank.org/indicator/EG.ELC.ACCS.ZS.

29. برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. دراسة الطلب على السوق لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. أديس أبابا: برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا 2012.

30. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. الإطار الشامل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مجموعة العشرين حول تآكل القاعدة وتحويل الأرباح. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي [عبر الانترنت]. الإطار الشامل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي /مجموعة العشرين حول تآكل القاعدة وتحويل الأرباح.

31. أجندة الاتحاد الأفريقي 2063. وثيقة الإطار: أفريقيا التي نريدها. أديس أبابا: مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2015.

32. أجندة 2063. خطة التنفيذ العشرية الأولى - 2013 - 2023: إطار الرصد والتقييم - مبادئ توجيهية عملية بشأن الرصد والتقييم. أديس أبابا: مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2018.

33. استراتيجية التمويل وتعبئة الموارد والشراكة لأجندة عام 2063. أديس أبابا: مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2017.

34. تقرير مرحلي عن الفريق الرفيع المستوى المعني بمصادر التمويل البديلة للاتحاد الأفريقي برئاسة سعادة أولوسيجون أوباسانجو، الرئيس السابق لنيجيريا، مشاورات مع الدول الأعضاء، (Assembly/AU/18(XIX، الدورة العادية التاسعة عشرة، 15-16 يوليو 2012. أديس :Ababa مؤتمر الاتحاد الأفريقي، 2012.

35. الاتحاد الأفريقي/ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. أديس أبابا: مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية للاتحاد الأفريقي/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2012.

36. النيباد/ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. تعبئة الموارد المالية المحلية لتنفيذ البرامج والمشاريع الوطنية والإقليمية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا - أفريقيا تنظر إلى الداخل. أديس أبابا: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2014.

37. منظمة الأغذية والزراعة. الخسائر الغذائية العالمية وهدر الغذاء - النطاق والأسباب والمنع. روما. روما: منظمة الأغذية والزراعة، 2011.

استراتيجية الاتحاد الأفريقي للسلع